

المقدمة

تشتمل على الآتي:

أولاً : الاطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الاطار المنهجي

تمهيد

تعتبر المراجعة الداخلية الركييزة الأساسية التي يعتمد عليها في تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية.

كما تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية ، وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة ، وهي أيضاً وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تضمن حماية الأصل وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية للحصول على أكبر كفاية إنتاجية ، وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية، وتعرف المراجعة الداخلية بأنها ، هي التي يقوم بها موظف بالمنشأة بخلاف تلك التي يقوم بها المراجع الخارجي.

مشكلة البحث

تتخصر مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. هل الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي تؤثر على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية ؟
2. هل استقلالية المراجع الداخلي تؤثر على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية ؟
3. هل التنظيم الداخلي لقسم المراجع الداخلي يؤثر على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية ؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والمثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها.
2. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تزوير.
3. تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والتزوير عن طريق عدم أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في:

1. الأهمية العلمية ، يسعى هذا البحث إلى بيان أهمية تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية ، وبيان الصعوبات التي تواجه المراقبين الداخليين في المصارف التجارية.
2. الأهمية العملية ، توضيح الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية بالسودان والصعوبات التي تواجه المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية وتوضيح أهمية تطبيق المراجعة الداخلية.

فرضيات البحث

يختبر البحث الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية.
- الفرضية الثانية: التنظيم الداخلي لقسم المراجعة الداخلية يؤثر على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية.
- الفرضية الثالثة: تؤثر استقلالية المراجع الداخلي على زيادة تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية.

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لتحديد محاور المشكلة وصياغة الفرضيات ، المنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات ، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.

حدود البحث

تتحدد حدود البحث في:

الحدود المكانية: عينة من الجامعات السودانية.

الحدود الزمانية: 2016م.

مصادر البيانات:

تتمثل مصادر البيانات في:

المصادر الأولية: الاستبانة والملاحظة.

المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والإنترنت.

هيكلية البحث

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة وتشتمل على الاطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان المراجعة الداخلية ويعرض من خلال المبحث الأول مفاهيم وأهداف المراجعة الداخلية ، المبحث الثاني خصائص ومعايير المراجعة الداخلية ، أما الفصل الثاني بعنوان تقويم كفاءة الأداء المالي ويعرض من خلال المبحث الأول مفاهيم وأهداف تقويم الأداء ، المبحث الثاني مفاهيم وأهداف الأداء المالي ، أما الفصل الثالث بعنوان الدراسة الميدانية من خلال المبحث الأول نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات. ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة:

1. دراسة: محمد حسن محمد طاهر ، 2003م ، (دور الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي بالوحدات الحكومية) ⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، هل وحدات القطاع العام تولي اهتمام بالرقابة الداخلية كأداة فاعلة في ضبط الأداء المالي والرقابة عليه ؟ ، هل يلتزم المراجعين بقواعد السلوك المهني ويطبّقونه ؟ ، هل يظهر المراجعين البيانات والمعلومات بصورة حقيقية ؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي من الوحدات الحكومية ، والتعرف على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها ومقوماتها. ووصلت الدراسة إلى نتائج منها أن تدريب العاملين بالقطاع الحكومي وتأهيلهم علمياً يؤدي إلى رفع كفاءة الإدارة وزيادة الإنتاجية والأرباح. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والاستقرائي. ظهرت أهمية الدراسة في إظهار دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق تحسين الأداء المالي والمحاسبي بالوحدات الحكومية. أوصت الدراسة بزيادة عدد العاملين بالرقابة وتدريبهم وتعميم نظام محاسبي يتم تطبيقه بصورة آلية.

يتضح بأن هدف هذه الدراسة تمثل التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في ضبط الأداء ، والتعرف على مفهوم الرقابة الداخلية ، بينما يختلف هدف بحثنا في التعرف على الأخطاء والحد من تكرارها.

2. دراسة: محمد صالح علي ، 2004م ، (المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على الإيرادات) ⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، هل ضعف المراجعة الداخلية كنظام لمتابعة ومراقبة الأداء يؤدي إلى ضياع وفساد ممتلكات المنشأة ؟ ، وهل عدم وجود لوائح تنظم عملية المراجعة أو وجود كوادر بشرية غير مؤهلة يؤدي إلى ضعف عملية المراجعة الداخلية ؟. هدفت الدراسة إلى توفير المعلومات والتحليلات وضمان سلامة نظام الرقابة الداخلية. ظهرت أهمية الدراسة في تأهيل الكادر البشري في مجال المراجعة ، استقلالية المراجع تؤثر إيجاباً على التقارير المقدمة منه. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ليس هنالك معيار محدد لاختيار المراجعين الداخليين وقصور اللوائح المنظمة للعمل ، وذلك لاعتماد الإدارة العامة اعتماد كلي على تقارير المراجعة الداخلية. أوصت الدراسة بتوفير معينات العمل وتخفيض فترة التقارير المالية من شهرية إلى نصف شهرية ضماناً لسلامة أداء الأقسام وتقليل احتمالات الغش.

يتضح بأن أهمية الدراسة تمثلت في تأهيل الكادر البشري وتدريبه ، بينما تختلف أهمية بحثنا في توضيح الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية بالسودان ، والتي تواجه المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية.

3. دراسة: رباب أحمد علي ، 2005م ، (دور المراجعة الداخلية في الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية) ⁽¹⁾

⁽¹⁾ حسن محمد طاهر ، دور الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي بالوحدات الحكومية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2003م).

⁽²⁾ محمد صالح علي ، المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على الإيرادات ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، 2004م).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، هل هنالك نظام محكم للرقابة الداخلية ؟ ، وهل الضبط الحكومي (الحوكمة) مطبقاً على المؤسسات الحكومية ؟ ، هل توفر المراجعة المعلومات المتعارف عليها؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير المراجعة الداخلية بصفة عامة والمراجعة الداخلية على المؤسسات الحكومية بصفة خاصة ، وإيجاد الحلول لمشكلات المراجعة الداخلية. ظهرت أهمية الدراسة في عدم توفر معلومات مالية ومحاسبية صحيحة ، والمراجعة التي تؤدي إلى تراجع الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات الحكومية ، نسبة للدور الذي تطلبه المراجعة الداخلية. استخدمت الدراسة المنهج التكاملي الشامل والتتبع والاستقراء. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود فارق زمني بين وحدة المراجعة الداخلية والإدارة العامة للمراجعة الداخلية. أوصت الدراسة بضرورة التدريب المستمر للعاملين وتأهيلهم.

يتضح بأن هدف هذه الدراسة تمثل في التعرف على معايير المراجعة الداخلية بصفة عامة والمراجعة الداخلية على المؤسسات الحكومية بصفة خاصة ، بينما يختلف هدف بحثنا في تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية.

4. دراسة: يحيى الفاضل حامد ، 2008م ، (دور المراجعة الداخلية في تجويد الأداء المالي في شركات القطاع الخاص)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، ماهي أسباب وجود أخطاء وغش في البيانات المالية لمنظمات الأعمال ؟ ، هل عدم وجود نظام للمراجعة الداخلية يتسبب في ذلك ؟ ، وماهو سبب عدم ثقة الملاك والأطراف الخارجية الأخرى في البيانات المالية ؟. هدفت الدراسة إلى أن كبر حجم المنشآت وكثافتة أعمالها والانتشار الجغرافي لفروعها يمنع مجلس الإدارة من الإشراف على أعمال المنشأة بصورة مباشرة. ظهرت أهمية الدراسة في استخدام المراجعة الداخلية وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية وكفاءة استغلال الموارد المتاحة. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، استخدام المراجعة الداخلية لترقية الأداء المالي والإداري بالمنشأة. أوصت الدراسة بالعمل على تأهيل العاملين بقسم المراجعة الداخلية بصورة مستمرة ، حتى تتمكن المنشأة من تنفيذ سياساتها وخططها. يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في عدم وجود نظام للمراجعة الداخلية ، بينما مشكلة بحثنا تمثلت في وجود نظام مراجعة داخلية لتقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية.

5. دراسة: وليم أندراوس إيران ، 2008م ، (نظام الرقابة الداخلية ودوره في ترقية الأداء الإداري والمالي بمؤسسات التعليم والبحث العلمي)⁽³⁾

(1) رباب أحمد علي ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م).

(2) يحيى الفاضل حامد ، دور المراجعة الداخلية في تجويد الأداء المالي في شركات القطاع الخاص ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م).

(3) وليم أندراوس إيران ، نظام الرقابة الداخلية ودوره في ترقية الأداء الإداري والمالي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، ماهو الأثر الايجابي من وجود نظام رقابة داخلية ذاتي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ؟ ، هل هنالك علاقة بين وجود هذا النظام وتجويد الأداء الإداري والمالي لهذه المؤسسات ؟ ، ماهي انعكاسات غياب نظام الرقابة الداخلي على ممتلكات وموجودات المؤسسة ؟. هدفت الدراسة إلى التأكيد بضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية يتميز بكفاءة عالية ، وذلك دعماً لتجويد أداءها الإداري والمالي. ظهرت أهمية الدراسة في أن نظام الرقابة الداخلية وسيلة من الوسائل التي يتم بها قياس مدى قوة وضعف الأداء الإداري والمالي للمؤسسة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود نظام للرقابة الداخلية الفعال يمثل أساس قياس الأداء للمستويين الإداري والمالي. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. أوصت الدراسة باستمرارية نظام الرقابة الداخلية من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، لمنع حدوث الأخطاء المالية والمحاسبية باستخدام الأجهزة الحديثة.

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في عدم وجود علاقة بين هذا النظام وتجويد الأداء الإداري والمالي لهذه المؤسسات ، بينما مشكلة بحثنا تمثلت في عدم استقلالية المراجع الداخلي تؤثر على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمؤسسات التجارية.

7. دراسة: محمد إبراهيم محمد ، 2009م ، (دور المراجعة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، هل الأداء المالي في المؤسسات السودانية للنقط يحتاج إلى مراقبة من حيث ضبط وترشيد الانفاق والاستقلال الأمثل للموارد ؟ ، هل يؤدي نظام المراجعة الداخلية بالمؤسسة السودانية للنقط دوره بكفاءة وفاعلية في الرقابة على الأداء المالي للمؤسسة ؟. هدفت الدراسة إلى التعرف بالدور المهم الذي تلعبه المراجعة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي ، معرفة مدى كفاءة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية المتبع بالمؤسسة السودانية للنقط. ظهرت أهمية الدراسة في ضرورة قيام المراجعة الداخلية بعملية ضبط ومراقبة الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن نظام المراجعة الداخلية بالمؤسسة السودانية للنقط كفاء وفعال. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. أوصت الدراسة بوضع هيكل تنظيمي جيد ووصف وظيفي كفاء بالمؤسسة السودانية للنقط. يتضح بأن هدف هذه الدراسة تمثل في التوفيق على الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي ، بينما يختلف هدف بحثنا في التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والمثبتة في الدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها.

7. دراسة: البشير حامد عبد الله ، 2009م ، (دور المراجعة في ترقية وتطوير القوائم المالية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، هل هنالك احتمال لتغيير الأرقام بصورة عمدية أو غير متعمدة بعد انتهاء المراجع من مراجعته ؟ ، هل تؤدي المراجعة إلى ارتباط العمل بسبب ووجود المراجعة في أوقات

(1) محمد إبراهيم محمد ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).

(2) البشير حامد عبد الله ، دور المراجعة في ترقية وتطوير القوائم المالية ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).

غير مناسبة؟. هدفت الدراسة إلى التحقق من صحة وصدق البيانات المحاسبية بالدفاتر ، ومدى الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية على نتائج أعمال المنشأة خلال فترة معينة. ظهرت أهمية الداسة في كونها وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية ، وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها مهنية المراجعة وتأهيل المراجع العلمي يلعبان دوراً هاماً في عملية المراجعة. أوصت الدراسة بأن تكون تقارير المراجعة الداخلية شاملة وكاملة لتسهيل عملية المراجعة.

يتضح أن هدف هذه الدراسة يتمثل في التحقق من مدى دلالة القوائم المالية على نتائج أعمال المنشأة خلال فترة معينة ، بينما هدف بحثنا يتمثل في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تزوير .

8. دراسة: عبد الله بشير عبد الله ، 2010م ، (الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء في القطاع التجاري السوداني)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الالتزام بنظام سليم للرقابة الداخلية في القطاع التجاري. هدفت الدراسة إلى تقويم الرقابة الداخلية في القطاع التجاري عن طريق دراسة وتحليل الرقابة الداخلية ، والبحث في الوسائل التي تؤدي إلى تحسين أنظمة الرقابة ظهرت أهمية الدراسة في التعرف على نظام الرقابة الداخلية المتبع، ومعرفة مدى الالتزام به وتطبيقه. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تطبيق الرقابة الداخلية على المؤسسات يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء ووجود نظام فعال للرقابة الداخلية ، يؤدي إلى قدرة المنشأة على الاطلاع بما يحدث داخل المنشأة ، وتحقيق الأهداف المطلوبة. أوصت الدراسة بوجود نظام رقابة داخلي في القطاع التجاري يساعد في تطبيق الأنظمة المحاسبية بصورة علمية.

يتضح أن مشكلة هذه الدراسة يتمثل في عدم الالتزام بنظام سليم للرقابة الداخلية ، بينما تختلف مشكلة بحثنا في أن التنظيم الداخلي بقسم المراجع الداخلي يؤثر على تقويم كفاءة الأداء في القطاع التجاري.

9. دراسة: عوض محمد علي ، 2013م ، (دور المراجعة الداخلية في ضبط الأداء المالي)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، هل يوجد نظام رقابة داخلية كفء للقيام بضبط الأداء المالي بالمؤسسات ؟ ، هل الكادر البشري مؤهل للقيام بعملية الرقابة الداخلية بصورة مثلى ؟. هدفت الدراسة إلى التأكد من دقة البيانات المحاسبية ، والتقليل من المخاطر المالية واكتشاف الأخطاء ، يتم الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات. ظهرت أهمية الدراسة في اظهار مساهمة عملية الرقابة في تحسين الأداء المالي. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أنه لا يوجد نظام للرقابة الداخلية بالمؤسسات يساهم بصورة فعالة في الرقابة على الأداء المالي ، كما يوجد نقص في الكادر

(1) عبد الله بشير عبد الله ، الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء في القطاع التجاري السوداني ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م).

(2) عوض محمد علي ، دور المراجعة الداخلية في ضبط الأداء المالي ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م).

البشري من حيث التأهيل والتدريب. أوصت الدراسة بالاهتمام بوجود نظام فعال وكفاء للرقابة الداخلية وتهيئة الكادر البشري وتدريبه.

يتضح بأن هدف هذه الدراسة تمثل في التأكد من دقة البيانات المحاسبية والتقليل من المخاطر واكتشاف الأخطاء ، بينما هدف بحثنا في التحقق من صحة ودقة البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

10. دراسة: عبد الحفيظ محمد عوض ، 2013م ، (دور المراجعة الداخلية في الرقابة على أداء أجهزة الدولة)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، هل تؤخذ تقارير وتوجيهات أداء المراجعة الداخلية بعين الاعتبار ؟ ، هل يتم التقيد بتلك التقارير ؟ ، هل توجد وحدات للمراجعة الداخلية في جميع المؤسسات ؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والأساليب التي تتبعها المراجعة الداخلية. ظهرت أهمية الدراسة في حماية الأصول من التلاعب والاختلاس وسوء الاستعمال. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، لتقييم أداء المراجعة الداخلية هنالك مجموعة مقومات ودعائم أساسية يعتمد عليها نظام المراجعة الداخلية. أوصت الدراسة بضرورة الدقة الحسابية للبيانات والمعلومات الواردة في الدفاتر والسجلات المحاسبية ورفع كفاءة العمل.

يتضح بأن مشكلة الدراسة تتمثل في عدم وجود وحدات للمراجعة الداخلية في المؤسسات ، بينما تختلف مشكلة بحثنا في تأثير الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي على تقويم كفاءة الأداء بالمصارف التجارية.

(¹) عبد الحفيظ محمد عوض ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على أداء أجهزة الدولة ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م).

الفصل الأول

مفاهيم وخصائص المراجعة الداخلية

يعرض هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: مفاهيم وأهداف المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: خصائص ومعايير المراجعة الداخلية

المبحث الأول

مفاهيم وأهداف المراجعة الداخلية

أولاً : مفاهيم وأهداف المراجعة الداخلية

عرف مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا ويلز في نشرة أصدرها عن الرقابة الداخلية بأنها ، مراجعة الأعمال والسجلات داخل المشروع بصفة مستمرة بواسطة موظفين مخصصين لهذا الغرض ، ويختلف نطاق وأهداف المراجعة لداخلية كثيراً في المشروعات المختلفة ، وقد يمتد خاصة في المشروعات الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق بالنواحي المحاسبية بطبيعتها⁽¹⁾، وعرفت بأنها ، نشاط مستقل للتقييم داخل المنشأة ، يقوم على مراجعة النواحي المالية والتشغيلية والمجالات الأخرى بهدف خدمة الإدارة ، وأنها أداة رقابية تقوم بقياس وتقويم الوسائل الرقابية الأخرى⁽²⁾، وعرفت بأنها ، مراجعة عمليات وسجلات المشروع بواسطة بعض موظفيه وقد تتم هذه المراجعة بصورة مستمرة وتعتبر جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية ، حيث أنها تسعى لتحقيق أهدافها وخاصة فيما يتعلق بزيادة دقة البيانات المحاسبية⁽³⁾، وعرفت بأنها ، أداة إدارية لتقييم كيفية ممارسة أفراد الإدارة التنفيذية لأنشطة الرقابة⁽⁴⁾، وعرفت بأنها ، أداة من أدوات الرقابة الداخلية تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وقسام ومراكز وأنشطة المشروع، ومخرجاتها تقارير تقدم لمجلس الإدارة أو لجان المراجعة بالشركة مباشرة ، والقائم بها موظف بالمشروع واستقلاله تنظيمي فقط ، ويتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة⁽⁵⁾.

نستنتج من تعريف المراجعة الداخلية السابقة بأنها:

1. أداة من أدوات الرقابة الداخلية.
 2. أداة رقابية تقوم بقياس وتقويم الوسائل الرقابية الأخرى.
 3. نشاط مستقل للتقييم داخل المنشأة يقوم على مراجعة النواحي المالية والتشغيلية والمجالات الأخرى.
 4. أداة إدارية لتقييم كيفية ممارسة أفراد الإدارة التنفيذية لأنشطة المشروع.
- نستطيع تعريف المراجعة الداخلية بأنها ، عملية الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية بالدفاتر والسجلات بقصد ابداء رأي فني محايد عن مدى صحة ودقة البيانات والاعتماد عليها.

ثانياً : مراحل تطور المراجعة الداخلية

تتمثل مراحل تطور المراجعة الداخلية في:

مرحلة النشأة

بدأت فكرة المراجعة الداخلية من أصحاب الأعمال والتجار الذين يرغبون في معرفة أمانة القائمين بأعمالهم ، مما يوضح أهمية الفحص للدفاتر والعمليات ، فمنذ الثلاثينات من القرن الماضي ظهرت عوامل أخرى للتطور كالكساد المالي والحرب العالمية الثانية ، فاستجاب المراجعين الداخليين للحاجات المتزايدة من قبل الإدارة ، وذلك

(¹) Statement Internal Control, Issued by The institute of chartered Accountants in England and Wales, 1994).

(²) د. منصور حامد محمود ، **الاتجاهات المعاصرة في المراجعة** ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع ، 1998م – 1999م) ، ص 9.

(³) الطريفي البشير المهدي ، **تقويم أنشطة الرقابة الداخلية في الجهاز المصرفي** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) ، ص 53.

(⁴) وليم اندراوس إيران ، **مرجع سابق** ، ص 24.

(⁵) د. محمد السيد سرايا وآخرون ، **الرقابة الداخلية الحديثة** ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي ، 2013م) ، ص 121.

للتأكد من دقة البيانات وضع الثقة لأرباب الأعمال ، وفي هذه المرحلة تم تحديد الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية ، وهو إعادة تقييم أساليب الرقابة بالنسبة لتنظيم معين أو وظيفة معينة أو مجموعة من الأنشطة⁽¹⁾.

مرحلة التنظيم المهني

تنظيم مهنة المراجعة الداخلية حيث تميزت هذه المرحلة عن سابقتها في أن الاهتمام قد انصب على النواحي الأكاديمية والتعليمية والنواحي المهنية ، حيث يتم فيها تحديد مفهوم ونطاق مسئولية المراجع الداخلي ومدى استقلاليته ، وامتد التطور ليشمل النواحي التعليمية للمراجعة الداخلية ، وإيجاد مادة علمية في بعض الجامعات الأمريكية في مجال المراجعة الداخلية تدرس من ضمن المناهج التعليمية⁽²⁾.

يتضح أن السبب الرئيسي في ظهور المراجعة الداخلية هو حاجة أرباب الأعمال والتجار المتزايدة إلى أداة تؤكد لهم التعامل الصحيح والدقيق والصادق مع ممتلكاتهم ، ثم ظهرت بعد ذلك عدة عوامل أخرى أدت إلى تطوير المراجعة ، مثل الكساد المالي العظيم الذي ظهر في العام 1930م والحرب العالمية الثانية ، وأيضاً زيادة حجم المشروعات التجارية والصناعية ، وتعدد العمل فيها والتدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في قطاع الأعمال والمنظمات ، وكذلك ظاهرة الاندماج والتنوع في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المختلفة.

ثالثاً : أهمية المراجعة الداخلية

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في⁽³⁾:

1. التأكد من وجود الحماية الكافية للاصول.
2. حماية السياسات الإدارية من الانحراف العملي لها.
3. قياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المؤسسة ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.
4. اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة وتأكيد دقة البيانات الموضوعة ودرجة الاعتماد عليها⁽⁴⁾.
5. الإشراف والمتابعة للعمليات المحاسبية التي تتم داخل الوحدة⁽⁵⁾.
6. التأكد من عدم وجود المخالفات التي تؤثر على الموقف المالي للوحدة ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والاداري.
7. مساعدة الملاك في تقويم نظام الرقابة الداخلية وفحص مقومات النظام المحاسبي للوحدات الاقتصادية.
8. ضبط المال العام والتأكد من أن المبالغ التي تم صرفها تنصب في الأوجه التي خصصت لها⁽⁶⁾.

(1) د. محمد فرح عبد الحليم ، المراجعة الداخلية بالمصارف ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، 2005م) ، ص 274.

(2) خلف الله الخليفة محمد ، استقلال المراجع الداخلي في القطاع الحكومي وأثره في فاعلية نظام المراجعة الداخلية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012م) ، ص 16 .

(3) بابكر محمد أحمد ، تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات القابضة وأثره على أداء الحكم في الشركات التابعة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) ، ص 21.

(4) محمد حسن حسين ، أساليب الرقابة المالية في الوحدات الحكومية الولائية بالسودان بالتطبيق على وزارة المالية ولاية القضارف ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) ، ص 102.

(5) أحمد محمد سليمان ، معايير الجودة الشاملة وأثرها في رفع كفاءة أداء عملية المراجعة الداخلية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) ، ص 23.

(6) محمد ميرغني محمد ، تقويم نظام الرقابة الداخلية في قطاع السكر ، دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) ، ص 31 ، 32.

يتضح مما سبق أن أهمية المراجعة الداخلية تكمن في:

1. مراجعة النواحي المالية والمحاسبية للوحدة الاقتصادية.
2. التأكد من وجود نظام فعال للضبط الداخلي واكتشاف الأخطاء والغش.
3. التأكد من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والتحقق من دقة البيانات.
4. حماية ممتلكات الوحدة الاقتصادية وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية ، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لتفعيل نظام الرقابة.
5. زيادة الكفاءة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

رابعاً : أهداف المراجعة الداخلية

تسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾:

1. فحص وتقييم قوة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية ونواحي تشغيل المشروع.
 2. التأكد من التمشي مع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية داخل المشروع.
 3. التأكد من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقد أو الخسارة أو السرقة.
 4. الحكم على امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تتولد داخل المشروع .
 5. تقييم عمل الأفراد ومقدار تحملهم لمسئولياتهم.
 6. تقييم مدى نجاح الادارة في انجاز المسئوليات الملقاة على عاتقها والتحقق من فاعلية نظام الضبط الداخلي من خلال التشغيل الفعلي أو التحقق من عدم وجود أي قصور في تنفيذه⁽²⁾.
 7. التحقق من أن المعلومات المعروضة على الادارة والمتضمنة لغرض الرقابة دقيقة وكافية .
 8. اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها .
- تسعى المراجعة إلى تحقيق الأهداف التالية⁽³⁾:

1. الفحص

إن نشاط المراجعة فيما يختص بالفحص فإنه يشمل السجلات ومراقبة الاصول والتحقق من التقارير المالية ، وتظهر فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في المنشآت ذات الفروع حيث يقوم المراجع الداخلي بزيارة هذه الفروع ، نظراً لبعدها عن المركز الرئيسي والإدارة المركزية للمشروع مما يقتضي فحص سجلاتها ورقابة اصولها ، وعلى هذا فإن الإدارة المركزية عليها تتأكد من ان المسئوليات الملقاة على مدير ي الفروع ، فيما يختص بالحفاظ على الاصول والتسجيل الدفترى قد تمت بصورة سليمة.

2. التقييم

إن فحص السجلات المحاسبية والتقارير يتيح للمراجع الداخلي مقدرة الحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه ، وعلى هذا يستطيع أن يقيم النظام ويقترح التعديلات المناسبة.

(1) د. عبد الفتاح محمد الصحن ، الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 2005م) ، ص 20 .
(2) عبد المحسن اسماعيل محمد ، دور الرقابة الداخلية في حماية الاصول ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) ، ص 24 .
(3) محمد ميرغني ، مرجع سابق ، ص 50 ، 51 .

3. مراقبة التنفيذ

لن تكون السياسات الموضوعة والإجراءات التنظيمية والرقابة ذات قيمة إلا إذا تُبعت فعلاً ، وعلى هذا فإن أهداف المراجعة الداخلية مراقبة تنفيذ النظم والسياسات الموضوعة ، ويكون ذلك بالملاحظة والسؤال وفحص السجلات والنقلير المعدة ، والتأكد من أن العمل قد تم كما هو مخطط له.

من أهداف المراجعة الداخلية نستنتج ما يلي:

1. إن المراجعة الداخلية تقوم على فحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية.
2. فحص وتقويم مدى سلامة ودقة تطبيق وسائل الرقابة المالية والمحاسبية.
3. تقويم مدى الالتزام بالسياسات والخطط الموضوعة.
4. التأكد من اللوائح والقوانين.
5. تقديم تقارير للمختصين بشأن العمليات السابقة.

المبحث الثاني

خصائص ومعايير المراجعة الداخلية

خصائص المراجعة الداخلية

تتمثل خصائص المراجعة الداخلية في⁽¹⁾ :

1. أن تعمل إدارة المراجعة في استقلال تام وهذا الاستقلال هو أحد أركان قوتها.
 2. أن تله بناءً على سلطات صريحة ، وينحصر عمل إدارة المراجعة الداخلية على عملية إدارة المراجعة الداخلية فقط ، وأن تعتبر جزء من المراقبة الداخلية أي أنها تعمل بجوار الضبط الداخلي ولذلك يجب عدم الخلط بينهما ، فالمراجعة الداخلية تتم بعد إتمام العمليات ، أما الضبط الداخلي فيتم بطريقة تلقائية مع أي عملية.
 3. على إدارة المراجعة أن تقوم بالتأكد من تنفيذ السياسات الإدارية وليس مهمتها وضع السياسات ، وأن لا تتدخل إدارة المراجعة الداخلية في شئون الموظفين.
 4. أن تكون هنالك علاقة تعاونية بين إدارة المراجعة الداخلية والموظفين.
 5. المراجعة الداخلية نشاط متخصص ومستقل داخل المنشأة تقوم به إدارة أو قسم من أقسامها ، وهي ركيزة من ركائز الرقابة الداخلية ووسيلة لتقييم أنظمتها وقياس مدى كفاءتها⁽²⁾.
- يتضح مما سبق أن المراجعة الداخلية تمتاز بمجموعة من الخصائص منها:
1. وظيفة شاملة فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف حيث تطبق على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.
 2. وظيفة دورية حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.
 3. الاستقلالية رغم أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة ، إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى ، فعلى المراجع أن يكون مستقلاً حتى يتسم عمله بالموضوعية.
 4. دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية.
 5. وظيفة استشارية أكثر من أنها وظيفة تنفيذية.
 6. تسعى إلى ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب.

نطاق عمل المراجعة الداخلية

يتضمن نطاق عمل المراجعة الداخلية الآتي⁽³⁾:

1. فحص وتقييم كفاية وفاعلية الأداء.
2. مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها ، وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس تلك المعلومات.
3. تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة ومراقبة العمليات.

⁽¹⁾ محمد ميرغني ، المرجع السابق ، ص 26 .

⁽²⁾ بحر الدين الطاهر ، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة فعالية المراجعة الداخلية ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2014م).

⁽³⁾ نور الشام محمود حسن ، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع العام ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) ، ص 51.

4. التأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعية وما إذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما هو مخطط لها أم لا.

عوامل زيادة فاعلية أداء المراجعة الداخلية

من العوامل التي تؤدي إلى زيادة فاعلية أداء المراجعة الداخلية ما يلي⁽¹⁾:

1. التأهيل العلمي والعملي المناسب لأفراد المراجعة الداخلية.
2. تخطيط وتنفيذ برامج المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية واستمرارية.
3. تقارير المراجعين الداخليين يجب أن تكون حاسمة وواضحة والانتقادات والملاحظات التي تحتوي عليها يجب أن يعقبها اتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً من جانب الإدارة لتصحيح الأخطاء.
4. أن يؤدي المراجع عمله بما يتماشى مع المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني المتعارف عليها.
5. تخطيط وتنفيذ برامج المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية واستمرارية خلال العام ، وبالتنسيق مع دورة نشاط المنشأة حتى لا تؤدي إلى تعطيل أعمال المنشأة.

معايير المراجعة الداخلية

تتمثل معايير المراجعة الداخلية في⁽²⁾:

المجموعة الأولى: معايير الاستقلال

يشمل الاستقلال والوضع التنظيمي والموضوعية.

المجموعة الثانية: معايير الحرفية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية

تحتوي على معايير نوعية⁽³⁾ ، مثل أن يتم أداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية ، وأن تعطي إدارة المراجعة الداخلية درجة من التأكد المناسب حول مدى ملائمة الإشراف على كافة أعمال المراجعة التي يتم أداؤها ، وعلى المراجعين أن يمتلكوا الخبرة والمهارة اللازمة لأداء عملية المراجعة الداخلية ، أن تمتلك أو تسعى إدارة المراجعة الداخلية للحصول على الخبرة والمهارات والنظم المطلوبة لأداء مسؤوليات ومهام عملية المراجعة.

المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل (الفحص الميداني)

أن يتضمن نطاق عمل المراجعة الداخلية فحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في التنظيم المعين ، وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة. تشمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية⁽⁴⁾:

1. نطاق عمل المراجع الداخلي.
2. نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات.

(1) د. أشرف حنا ميخائيل ، تدقيق الحسابات في إطار منظومات حوكمة الشركات ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المؤتمر الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، 24 - 26 سبتمبر ، 2005م) ، ص 143.

(2) محمد السيد سرايا وآخرون ، مرجع سابق ، ص 125.

(3) عبد الرحمن إدريس ، أثر كفاءة المراجعة الداخلية على أداء المراجعة الداخلية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) ، ص 85.

(4) د. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاته السيد شحاته ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م - 2006م) ، ص 500.

3. الالتزام بالقوانين و اللوائح والحماية المادية للأصول.

4. الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد.

5. وضع أهداف للعمليات التشغيلية والبرامج.

المجموعة الرابعة: معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية

أن تتضمن أعمال المراجعة كل من تخطيط عملية المراجعة وفحص وتقييم المعلومات والتقارير عن النتائج ومتابعة التوصيات ، ويتضمن تخطيط المواجهة ضرورة وضع أهداف للمراجعة ونطاق العمل ، والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سوف تتم مراجعتها ، وتحديد الموارد اللازمة لأداء عملية المراجعة والاتصال بكل من تكون له علاقة بعملية المراجعة.

تشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تتمثل في تخطيط المراجعة الداخلية وفحص وتقييم المعلومات ، توصيل نتائج المراجعة الداخلية والمتابعة⁽¹⁾.

المجموعة الخامسة: معايير إدارة قسم المراجعة

أن يدير مدير إدارة المراجعة الداخلية إدارته بشكل سليم ، حيث النزم هذا المعيار مدير إدارة المراجعة الداخلية بضرورة القيام بما يلي⁽²⁾ :

1. أن يحقق عمل إدارته الأهداف والمسئوليات التي وافقت وترغب فيها الإدارة.

2. الاستخدام الكفاء والفعال للموارد الاقتصادية الخاصة بإدارته.

3. أن عمل إدارة المراجعة الداخلية يتحقق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

تشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير ، والتي تهدف إلى تحديد هدف ومسئولية إدارة المراجعة الداخلية ، مع بيان كيفية تخطيط إدارة المراجعة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الخارجيين ، مع ضرورة وضع إدارة المراجعة الداخلية لبرنامج تأكيد الجودة وذلك من خلال المعايير التالية:

1. أن يكون لمدير المراجعة الداخلية نظاماً أساسياً وقائمة بالأهداف والسلطات والمسئوليات لإدارة المراجعة الداخلية.

2. يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية خطط لإدارته لتمكينها من تنفيذ المسئوليات الخاصة بها، وقد أوضح هذا المعيار الخطوات الحاصلة بعملية وضع الخطط لإدارة المراجعة الداخلية.

3. على مدير إدارة المراجعة الداخلية أن يضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق عملية المراجعة لأداء عملهم.

4. يلتزم مدير إدارة المراجعة الداخلية بوضع برنامج لاختبار وتطوير الموارد البشرية لإدارة المراجعة الداخلية والذي يشمل:

أ. وضع توظيف للعمل لكل مستوى من مستويات إدارة المراجعة الداخلية.

ب. اختيار الأفراد ذوي الكفاءة والتأهيل المناسبين.

(1) عبد الرحمن إدريس ، مرجع سابق ، ص 95.

(2) د. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاته السيد شحاته ، مرجع سابق ، ص 508 .

- ج. تدريب وتوفير فرص مناسبة للتعليم المستمر.
- د. تقييم أداء أفراد إدارة المراجعة الداخلية على الأقل مرة واحدة سنوياً .
- هـ. إعطاء النصح والارشاد للمراجعين الداخليين.
- ويحقق المعيارين السابقين إجراءات تنمية الموارد البشرية.
- 5. على مدير إدارة المراجعة الداخلية إحداث نوع من التعاون والتنسيق بين مجهودات كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وذلك لتحقيق تغطية مناسبة لعملية المراجعة.

الفصل الثاني

تقويم كفاءة الأداء المالي

يعرض هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: مفاهيم وأهداف تقويم الأداء

المبحث الثاني: مفاهيم وأهداف الأداء المالي

المبحث الأول

مفاهيم وأهداف تقويم الأداء

يعد الأداء مفهوماً شمولياً بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع حقوق المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء⁽¹⁾، وعرف تقويم الأداء بأنه، قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المحدد مسبقاً في اكتشاف القوة وتحديد الضعف⁽²⁾، وعرف أيضاً بأنه، عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية، أو منشآت الأعمال نفسها تحصل على مواردها، وتتفقد منها بفاعلية وكفاءة⁽³⁾.

نستنتج من تعاريف تقويم الأداء بأنه:

1. قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً لما مخطط له.
 2. عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو منشآت الأعمال نفسها.
- نستطيع تعريف تقويم الأداء بأنه، القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات وأهداف يسعى النظام لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة بواسطة الناتج النهائي لعمل فرد أو مجموعة، وتقويم النتائج والترجمة العملية والانجاز الفوري والدوري لخطط الأعمال.

أهداف تقويم الأداء

تشتمل أهداف تقييم الأداء في الآتي⁽⁴⁾:

1. يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية، بما فيها من الإدارة الدنيا أو الإدارة الوسطى والإدارة العليا في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة والتنظيم، واتخاذ القرار على خصائص علمية وموضوعية، والتي على ضوءها يتم اتخاذ القرار السليم.
2. يوضح تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها على النحو الأفضل أو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء في المنشأة، وهذا يعني أن هناك تعاون بين فترات زمنية مختلفة، وهذا يظهر عند تقييم الأداء للمنشأة.
3. يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطاتها وتحقيق أهدافها، علماً بأن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلة والكفاءة، فهو أسهل من أي منهما في تلك الحالتين، تستطيع المنشأة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.
4. تقييم الأداء يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات بالمنشأة، وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها، وبالتالي هذه المنافسة تؤدي إلى تطور المنشأة وزيادة أدائها التشغيلي كما كانت عليه.

(1) د. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (عمان: مؤسسة الدار للنشر، 2005م)، ص ص 81-83.

(2) محمد إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص 56.

(3) عوض محمد علي، مرجع سابق، ص 20.

(4) فلاح حسن مؤيد، إدارة البنوك، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005م)، ص 71.

5. تقييم الأداء يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة ، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها ، أيضاً لكشف العناصر ذات الكفاءة العالية ، وذوي الخبرة والمهارات العالية التي تحتاج إليها المؤسسة.

نستطيع إضافة أهداف تقييم الأداء ، وهي:

1. رفع الكفاءة الإنتاجية.
2. رفع مستوى الأداء من خلال رفع كفاءة الموظفين.
3. معرفة معوقات العمل.
4. تحديد أوجه القصور في أداء الأفراد والتعرف على جوانب الضعف في الأداء.
5. الكشف عن الأفراد لشغل الوظائف القيادية.

مراحل تقييم الأداء

تتمثل مراحل تقييم الأداء في⁽¹⁾:

1. وضع المعايير التي سوف تستخدم في قياس الأداء ، وهذه المعايير إما أن تكون معايير اقتصادية أو معايير مالية ، وهي المعايير التي تتمثل في معدل النمو والإنتاج ، أما المعايير المالية تتمثل في معدل النمو المستقل ومعدل نمو رؤوس الأموال.
2. قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط.
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء ، ولكي تتحسن المؤسسة عليها اتخاذ الإجراءات بدورها ، وتقوم بتحسين الأداء مثلاً منح الموظفين حوافز مادية أو زيادة في أجورهم ومرتباتهم.

عناصر تقييم الأداء

تتمثل عناصر تقييم الأداء في الآتي⁽²⁾:

1. انسياب المعلومات المناسبة والموثقة والتوقيت السليم.
2. أغراض وأهداف محددة بمعنى أن معيار نجاح المنظمات يتوقف على قدرتها على تحقيق الأهداف التي من أجلها تم إنشائها.
3. معايير محددة للتقييم والمعايير هي أرقام معينة تستخدم كمقياس للتحكم بموجبها على ملائمة نسبته أو رقم ما.
4. كيان إشرافي موضوعي لرصد الأداء وتقييم النتائج ، وهنا لابد من توفر مواصفات المشرف الفعال التي تتمثل في الإدارة المباشرة ، ومسئول عن الكفاءة والفعالية وأساس العمل والانجاز.
5. كيان صنع القرارات وهو يتعرف على أساس النتائج.

(1) حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 140 – 142.

(2) طارق أحمد عواد ، تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية ، (غزة: الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) ، ص 71.

6. برنامج للحوافز الإدارية لابد من وضع برنامج للحوافز الإدارية ، وهذا يتم عن طريق وظيفة التوجيه علماً بأنها معقدة ، يتم من خلالها توفير حوافز خارجية مثل الزيادة في الاجور والترفيه.

المبحث الثاني

مفاهيم وأهداف الأداء المالي

مفهوم الأداء المالي

عرف الأداء المالي بأنه ، مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة ، من خلال تحقيق الأهداف المالية بأقل التكاليف⁽¹⁾. عرف أيضاً بأنه، الوقوف على درجات التنسيق والانتلاف بين عوامل الإنتاج المختلفة لتحديد مدى كفاءة استخدامها في الوحدة الاقتصادية ، وتطوير تلك الكفاءة سواء على فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية واحدة⁽²⁾. وعرف بأنه ، عملية اتخاذ القرارات بناءً على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة والمشروع بما يحقق الأهداف المحددة مسبقاً⁽³⁾. نستنتج من تعاريف الأداء المالي بأنه:

1. عملية اتخاذ القرارات بناءً على معلومات رقابية.
 2. الوقوف على درجات التنسيق والانتلاف بين عوامل الإنتاج المختلفة.
 3. مساهمة المشروع في خلق القيمة والفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة.
 4. المخرجات والمدخلات التي يسعى النظام لتحقيقها.
- نستطيع تعريف الأداء المالي بأنه ، علاقة بين الموارد المتخصصة والنتائج المحققة ، ويمثل الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المالية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المحددة ، وهي المخرجات التي يسعى النظام لتحقيقها.

مؤشرات الأداء المالي

تتمثل مؤشرات الأداء المالي في⁽⁴⁾:

1. نسبة السيولة تعني السيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها.
2. نسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى استخدام أموال الدين من قبل المؤسسة.
3. نسبة النشاط تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد الميول من الاصول ، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الاصول.

4. نسبة الربحية تعطي هذه النسبة مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو

استثماراتها ومن بين نسب الربحية:

أ. معدل العائد على الاستثمار.

ب. العائد على حقوق الملكية.

ج. القوة الإيرادية.

د. هامش الربح على المبيعات.

(1) عبد الوهاب داون ، بشير حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، (الجزائر: جامعة غرداية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2014م)، ص 24.

(2) عباس عصلم ، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات ، (الجزائر: جامعة غرداية، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2001م) ، ص 61.

(3) محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، (عمان: دار وثل للنشر ، 2000م) ، ص 411.

(4) توفيق عبد المحسن ، تقييم الأداء المالي - مدخل جديد- ، (بيروت: الدار الجامعية ، 1999م) ، ص 3.

5. نسب التقييم تشير إلى كيفية تقييم أسهم المؤسسة من سوق رأس المال.
6. نسبة النمو هي نسبة مؤشر المبيعات الصافية خلال نسبة سالبة معينة بالقياس مع السنة الماضية ، وتقاس بقية المبيعات الصافية للسنة الحالية على المبيعات الصافية للسنة السابقة.
7. مؤشرات لقياس نسب التشغيل وقياس التكاليف.
8. مؤشرات لقياس نسب المديونية.
9. مؤشرات لقياس كفاءة الاستثمار وقياس النسب السوقية⁽¹⁾.

أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في:

1. تقويم أداء الشركات بطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف.
2. متابعة أعمال المنشأة وفحص ومراقبة أوضاعها.
3. تقييم سيولة المنشأة.
4. تقييم الربحية.
5. تقييم مديونية المنشأة.

يتضح مما سبق أن أهمية الأداء المالي تكمن فيما يلي:

1. أداة ووسيلة لقياس مدى قدرة العامل وكفاءته في تحقيق الهدف المنشود إليه في عمله بمعنى مدى قدرته على الملاءمة والتكيف مع متطلبات الوظيفة.
2. يساعد في الكشف على أفضل طرق الحوافز التشجيعية للموظفين ، بحيث يحدد بموجبها نوع الحوافز الفاعلة التي يستجيب لها الموظفون.
3. المساعدة على وجود نوع من الاقناع الوظيفي المباشر عن طريق إدراك العامل على كيفية أداء الوظيفة التي تولى مهامها.
4. توجيه إشراف الإدارة العليا على مراكز المسؤولية التي تكون في حاجة إليها ، وتكييف التنظيم البشري مع البيئة الاقتصادية ، والمناخ الاقتصادي الذي يمر به المجتمع ، وذلك بإبراز العناصر النشطة التي تستحق الترقية عن جدارة والتي يجب الاحتفاظ بها ، أو المفسدة أو غير المنتجة التي يستلزم الاستغناء عنها.
5. يساعد في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، ويوضح العلاقة بين القطاعات الاقتصادية ، ويساعد على التحقق من قيام الوحدات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.
6. ترتبط أهمية الأداء المالي ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط على كافة المستويات ، سواء على المستوى القومي أو القطاعي أو مستوى الوحدة.

أهداف الأداء المالي

(¹) عباس عصام ، مرجع سابق ، ص 53.

تتمثل أهداف الأداء المالي في الآتي⁽¹⁾:

القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية

تعتبر القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية هدف مالي لا يمكن الاستغناء عنه ، وتتمثل أهداف القدرة الإيرادية في الآتي:

1. قياس كفاءة وترشيد الموارد مع الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة.
2. تلعب دوراً جوهرياً في تأمين وتشغيل وتطوير المؤسسة.

السيولة واليسر المالي

السيولة المالية هي انعكاس قدرة الإدارة على تحويل أو استخدام الأموال إلى مال حاضر يأتي بأقل خسارة ممكنة ، وفي أقصر وقت متاح وبأيسر جهد.

التوازن المالي

هو العلاقة التي يظل معها رصيد النقدية موجباً في كل لحظة بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل.

السياسة المالية

تمثل السياسة المالية للمنشأة قدرتها للحفاظ على استقلالها لشرط جوهري ، فهي توضح درجة قدرة المنشأة في اتخاذ أي قرار مناسب.

نستطيع إضافة أهداف للأداء المالي كما يلي:

1. مساعدة المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة على اكتشاف الانحرافات.
2. تساعد مؤشرات الأداء المالي على تزويد المستويات الإدارية المختلفة بالوسائل التي تكفل قياس وتخطيط الأداء المتعلق بدائرة نشاطه.
3. يحدد الأداء المالي المدى الذي وصلت إليه الإدارة في تحقيق المسؤوليات والوفاء بالتزامات الموكلة إليها.
4. تعتبر مؤشرات الأداء المالي على التأكد من سلامة الخطط وواقع الأهداف المحددة مقدماً بما يساعد على إعداد الخطط للفترات التالية.
5. بيان قدرة القطاع الاقتصادي على تحقيق أهدافه ومحاولة اكتشاف أوجه القصور واقتراح التعديلات.
6. مراقبة الأداء المالي عن اكتشاف الانحرافات ، وذلك بتحليلها في الوقت المناسب.
7. دراسة الأجهزة التي تقوم بالرقابة في القطاع الاقتصادي والعمل على الاستفادة من البيانات التي تتبع من عملية الرقابة.

العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تتمثل العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الآتي⁽²⁾:

(1) السعيد فرحان جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2000م) ، ص 28.
(2) د. محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات ، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010م) ، ص 50.

أولاً : الهيكل التنظيمي

يعتبر الهيكل التنظيمي الوعاء الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمنشآت وأعمالها ، ويتضمن الكثافة الإدارية متمثلة في الوظائف الإدارية والتأخير الرأسي ، متمثل في عدد المسؤوليات الإدارية في المنشأة والتمايز الأفقي ، وهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والانتشار الجغرافي و عدد الفروع والموظفين ، كما يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال التي ينبغي القيام بها ، ثم تخصيص الموارد لها ، وتسهيل تحديد الأدوار للأفراد والمساعدة في اتخاذ القرارات.

ثانياً : التكنولوجيا

عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ، وعلى المنشأة تحديد التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.

ثالثاً : الحجم

تصنيف المنشأة إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة ، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمنشأة سلباً ، حيث أنه يشكل عائقاً لأداء المنشآت بزيادة الحجم ، فإن إدارة المنشأة تصبح أكثر تعقيداً ، ويصبح أداؤها أقل فعالية وإيجابية ، وكلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهنيين بالشركة ، مما سبق يتضح أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة فردية.

رابعاً : المرونة

المرونة كهدف مالي تعبر عن مستوى التكيف والقدرة على مواجهة المواقف الخطرة ، وتتمثل المرونة في إمكانية التكيف مع المتغيرات البيئية ونوع القوة المقابلة ، وتتكون المرونة من المرونة الداخلية ، وهي تعكس ردود الفعل تجاه الأحداث ، ومحركها هو تكيف المصادر المؤمنة يقابلها التقسيم والتوزيع والمرونة الخارجية التي تقوم بمواجهة ضغوط الأحداث ومقاومتها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يعرض هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن عينة الدراسة
المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية - عينة الدراسة

أولاً: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني
النشأة والتأسيس

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات ، حيث كانت البداية بإنشاء البنك للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية ، وكان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية ، كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.

لم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م ، إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان ، وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم (9) لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

في مايو 1977م اجتمع (86) من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى، ووافقوا على فكرة التأسيس واكتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني. وفي 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو 1978م⁽¹⁾.

أهداف البنك وأغراضه

حدد البنك الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات ، سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعد الأمانات بكل أنواعها ، والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.
8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ، ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف.

(1) مجلة البنوك ، تقرير الحلقة العلمية ، خبراء التعليم في البنوك الإسلامية ، مارس 1979م.

9. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.
10. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين.
11. فتح حسابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.
12. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.
13. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.
14. الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعماله ، وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملًا بالربا أو محظوراً شرعياً .
15. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.
16. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.
17. القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية .
18. يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.

19. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية⁽¹⁾:

1. أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.
2. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين ، وأن ينشئ أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.
3. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.

(1) منشورات بنك فيصل الإسلامي ، 2015م.

4. أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.
5. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية.

جدول رقم (1/1/3)

البيانات الأساسية للبنك خلال الأعوام من 2008م - 2013م

	2013م	2012م	2011م	2010م	2009م	2008م
عدد الفروع	32	31	31	31	29	28
عدد الصرافات الآلية	118	112	91	80	72	64
عدد العاملين	1.063	942	907	886	805	789
نسبة توزيع الأرباح للمساهمين	%46.1	%67	%73	%55.1	%45.5	%40
نسبة التوزيع لأصحاب الودائع	%12.0	%11.5	%10	%10	%10	%10
معدل نمو الموجودات	%25.7	%46.2	%25	%40.1	%57	%50
معدل نمو الودائع	%22.3	%48.6	%24	%40	%60.6	%57.1
معدل نمو الدخل	%37	%28	%40	%48.6	%57	%49
معدل العائد على الموجودات	%3.2	%4	%4	%3.1	%3	%3.1

المصدر: منشورات بنك فيصل الإسلامي ، 2015م.

ثانياً : بنك أم درمان الوطني

أستطاع بنك أم درمان الوطني وخلال فترة قصيرة ووجيزة الارتقاء بأدائه المصرفي ، وبوتيرة متصاعدة في صدارة منظومة المصارف السودانية ، كما أصبح رائداً في مجال إدخال التقنية المصرفية وممارسة العمل المصرفي وفقاً لهدى الشريعة الإسلامية الغراء.

هذا وقد نال البنك وسلم الانجاز من السيد رئيس الجمهورية تقديراً لدوره في بناء الاقتصاد ، كما أنه نال جائزة البنك الأول في السودان (BANK OF THE YEAR) لخمس أعوام (2002م، 2003م، 2005م، 2008م ، 2010م) ، وفق تصنيف مجلة مجله THE BANK التابعة لمؤسسة Financial Time Business Group ، وقد دخل البنك في الأعوام 2006م ، 2008م ، 2009م ، ضمن أفضل مائة مصرف عربي حسب تصنيف مجلة إتحاد المصارف العربية ، واحتل المرتبة (68) ضمن أكبر خمسمائة مؤسسة مالية إسلامية ، حسب تصنيف المرتبة رقم ستون ضمن أكبر مصرف إفريقي للعام 2009م ، كما جاء البنك في المرتبة رقم (68) ضمن أكبر 300 مصرف إفريقي من حيث رأس المال المرجح بالوزن المخاطر خلال العام 2012م ، كما أحرز البنك المرتبة رقم (79) ضمن أكبر (360) مؤسسة مالية إسلامية خلال العام 2012م.

إنشاء البنك وأهدافه

تم افتتاح البنك ومزاولة أعماله رسمياً في عيد الجيش يوم 1993/4/18م ، ظل رأس ماله المدفوع يتطور منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي 2013م ، ليصبح أكبر رأس مال مدفوع لبنك سوداني ، والجدول أدناه يوضح ذلك:

البيان	رأس المال المدفوع (بالجنيئات)
2001م	18,931,290
2002م	24,931,290
2003م	32,931,290
2004م	41,872,250
2005م	60,963,050
2006م	71,463,050
2007م	71,463,050
2008م	523,319,500
2009م	523,319,500
2010م	523,319,500
2011م	523,319,500
2012م	800,000,000
2013م	800,000,000

الأهداف العامة للبنك

يهدف البنك إلى تحقيق الآتي:

1. تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج.
2. تمويل عمليات التجارة الخارجية.
3. حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع أنحاء السودان.
4. الدعم الاجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين بالدولة.
5. يساهم البنك في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والحرفين والمهنيين.
6. إنشاء الشركات الخاصة بالبنك والمساهمة في إنشاء شركات مع الغير لخدمة أهداف البنك.
7. تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وذلك بإنشاء الفروع في كل ولايات السودان.

قصة النجاح

خلال سبعة عشر عاماً استطاع بنك أم درمان الوطني تحقيق توسعاً شاملاً رأسياً وأفقياً بحيث غطت خدماته كل أنحاء السودان. وقد بدأ البنك نشاطه بفرعين هما فرع الخرطوم وأم درمان ، ثم توسع أفقياً لتبلغ عدد فروع البنك (18 فرع) ، هي: (القيادة العامة ، القصارف ، الأبيض ، سنار ، الدمازين ، السجانة ، نيالا ، هجليج ، المقرن ، سوق ليبيا ، السوق المحلي ، الصناعات الصغيرة) ، ونوافذ بنت خويلد في كل من (الخرطوم ، السجانة ، المقرن أم درمان ، سوق ليبيا) ، بالإضافة إلى هذه الفروع التي غطت معظم أنحاء البلاد. هناك توكيل عاملة في كل من هيئة الموانئ البحرية ببورتسودان والسوق الجنوبي بنيالا.

وعلى المستوى الرأسي استطاع البنك الوفاء بسياسات بنك السودان ، حيث يعتبر المصرف الأول من بين المصارف الإسلامية ، والتي استطاعت توفير أوضاعها بتقوية رأس المال.

يتمتع بنك أم درمان الوطني بعدد من نقاط القوة ومن ضمنها ما يلي:

1. يعتبر المنهج الإسلامي المتبع من البنك والمتحكم لضوابط الشيعة الإسلامية من أقوى نقاط قوة البنك ، وهذا ما أثبتته الأزمة المالية العالمية والتي أوصي فيها الخبراء بالرجوع لأساسيات المعاملات المالية الإسلامية كحل للمشكلة.
2. يمتلك البنك أكبر قاعدة ودائع وصلت نسبتها 24% من جملة ودائع الجهاز المصرفي السوداني.
3. السمعة الممتازة التي أكتسبها البنك خلال مسيرته مما كان له الأثر الطيب في اعتماد البنك من قبل البنوك الخارجية كشريك مصرفي موثوق به.
4. يتمتع البنك بكادر بشري مؤهل وفتى يبني بعباء يتواكب ومتطلبات المراحل المقبلة.
5. يوزع البنك عائد على الودائع الاستثمارية يعتبر الأكبر بين النسب المتعارف عليها وسط المصارف السودانية وكذلك العالمية.
6. يعتبر البنك باكتسابه لعدد مقدر من أميز العملاء في السوق المصرفية.
7. امتلاك البنك لشبكة مراسلين واسعة ومنتشرة حول أنحاء العالم.
8. تحقيق البنك لمعدلات عالية في جانب الإيرادات والأرباح.

زيادة رأس المال المدفوع

نجح البنك في رفع رأس مال ماله من 18.9 مليون جنيه في العام 2001م إلى 800 مليون جنيه بنسبة نمو 41.32% ، هذه الطفرة في رأس المال وضعت البنك في صدارة البنوك السودانية من حيث رأس المال.

أهم مؤشرات الأداء المالي للبنك للفترة من عام 2004م - 2012م (بالآلاف الجنيهات السودانية)

البيان	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م
الموجودات	4,344,254	6,771,078	5,930,403	6,253,794	7,371,025	7,715,682	6,570,265	9,165,359
الودائع تحت الطلب	1,251,619	1,008,577	10,043,515	1,173,328	1,439,359	1,512,930	1,720,614	2,115,397
الودائع	2,172,29	3,222,69	2,996,44	3,254,62	4,157,70	4,308,34	3,483,38	4,489,368

	8	0	4	0	1	5	4	الاستثمارية
1,121,817	256,251	734,175	691,120	669,143	186,931	134,989	179,324	حق الملكية
707,706	631,187	555,914	507,910	465,541	523,420	370,209	482,668	الإيرادات
110,373	98,954	132,331	112,022	91,807	100,128	374,039	87,826	المصروفات
102,231	91,465	70,590	50,877	45,677	40,562	10,234	34,740	صافي الأرباح
%10	%9	%10	%10	%10	%12	%13.03	%18	نسبة العائد علي ودائع الاستثمار

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته ، وطريقة إعداد أدواتها ، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها،

والطريقة التي اتبعت لتطبيقها ، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعمموا عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلف البنوك ، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، مكاتب المراجعة والمحاسبة ، المستثمرين الأفراد ، إضافةً إلى بعض الأساتذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات ، وقد استجاب (30) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة ، أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 30 سنة، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، أكثر من 50 سنة).

2. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس ، دبلوم عالي ، ماجستير ، دكتوراه، أخرى).

3. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، اقتصاد، دراسات مصرفية ومالية، نظم معلومات، إدارة أعمال، أخرى).

4. الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ، زمالة المحاسبين القانونيين العربية ، زمالة المحاسبين الأمريكيين ، زمالة المحاسبين البريطانيين ، أخرى).

5. الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام ، مدير مالي ، مراجع داخلي ، محلل مالي ، محاسب ، أخرى).

6. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنوات فأقل ، من 6-10 سنوات ، من 11-15 سنة ، من 16-20 سنة ، من 21-25 سنة ، من 21 سنة فأكثر).

1. العمر

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

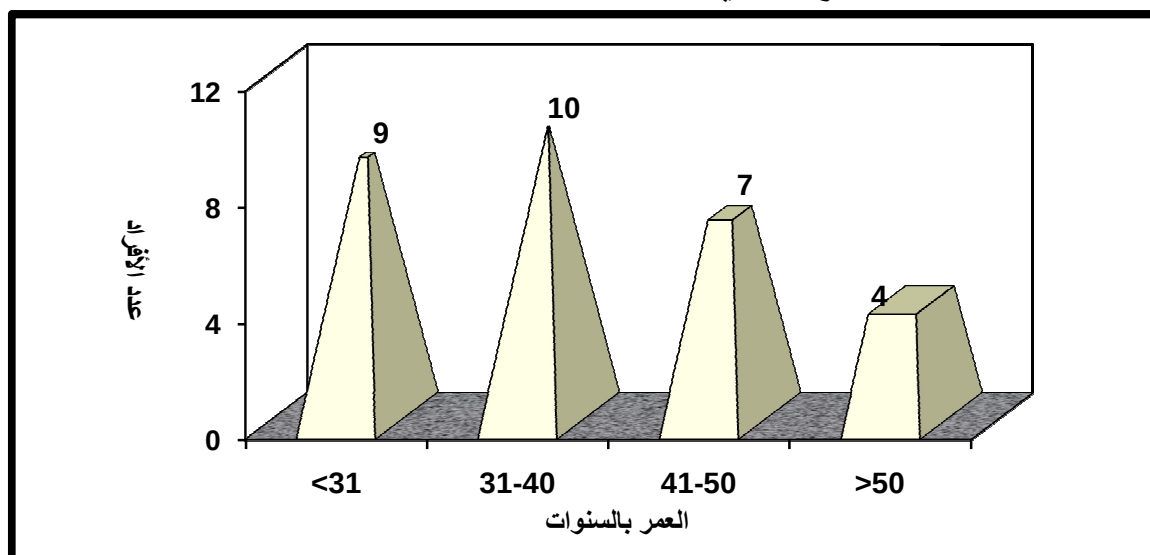
النوع	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	9	30.0%

من 31 - 40 سنة	10	33.3%
من 41 - 50 سنة	7	23.3%
أكثر من 50 سنة	4	13.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (31-40) سنة ، حيث بلغ عددهم (10) أفراد ويمثلون ما نسبته (33.3%) من العينة الكلية ، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية أقل من (31) سنة ، إذ بلغ عددهم (9) أفراد ونسبة (30.0%) من العينة الكلية ، ثم أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (41-50) سنة ، والبالغ عددهم (7) أفراد ونسبة (23.3%) ، وأخيراً الفئة العمرية أكثر من (50) سنة ، والبالغ عددهم (4) أفراد ونسبة (13.3%) من العينة الكلية.

2. المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

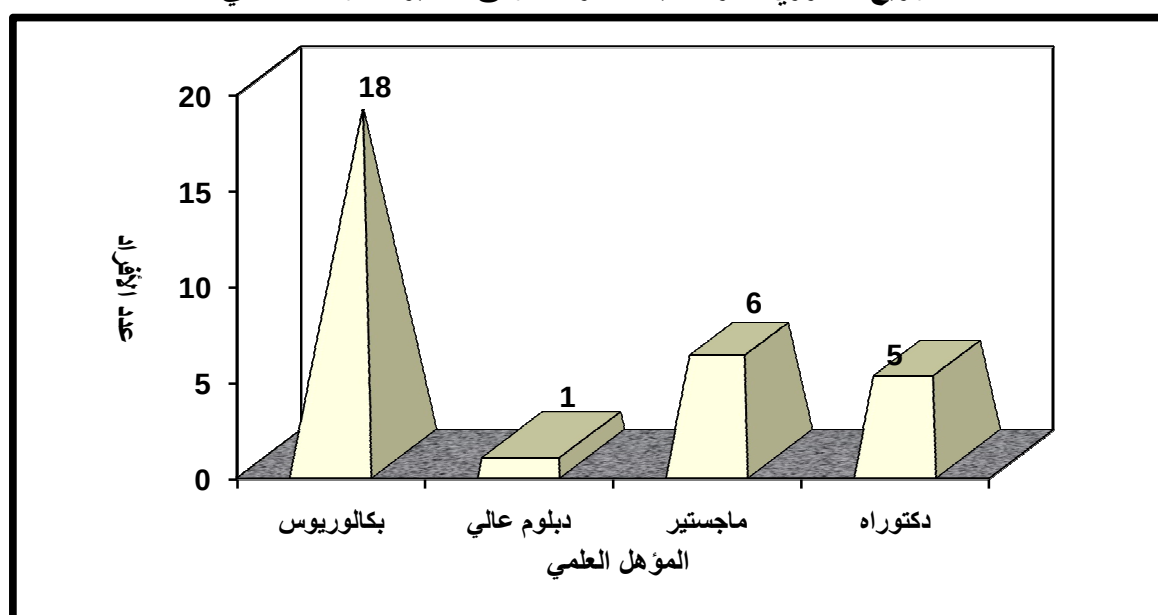
المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	18	60.0%

دبلوم عالي	1	3.3%
ماجستير	6	20.0%
دكتوراه	5	16.7%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس ، حيث بلغ عددهم (18) فرداً وبنسبة (60.0%) ، وتضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (20.0%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (16.7%) لهم المؤهل العلمي الدكتوراه، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) من ذوي المؤهل العلمي الدبلوم العالي.

3. التخصص العلمي

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

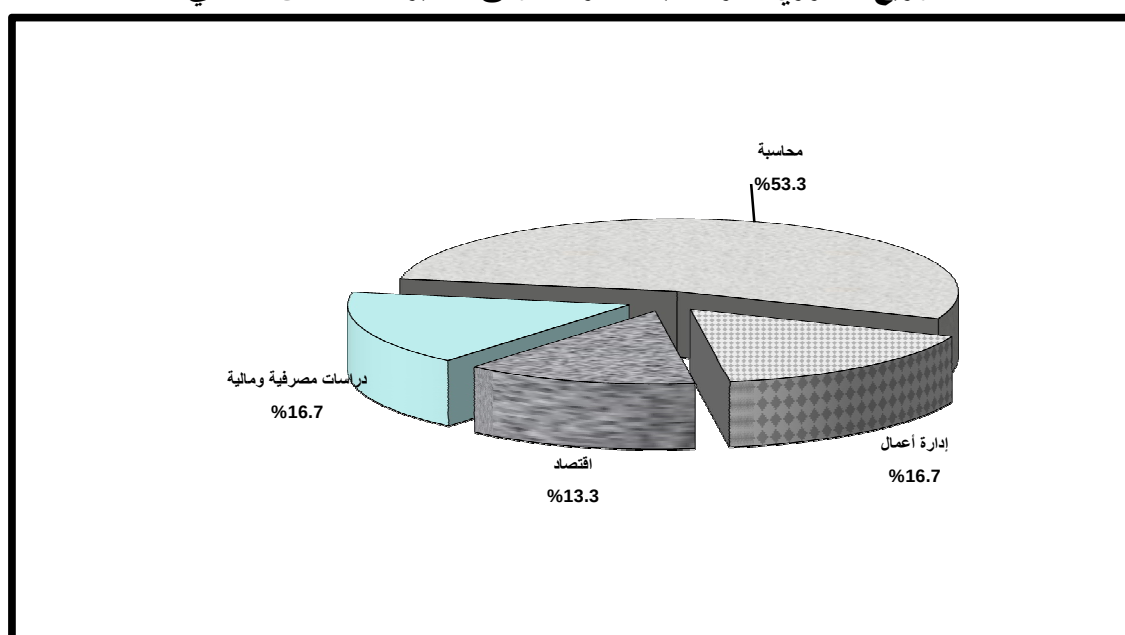
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
53.3%	16	محاسبة
13.3%	4	اقتصاد
16.7%	5	دراسات مصرفية ومالية
16.7%	5	إدارة أعمال
100.0%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة ، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (16) فرداً وبنسبة (53.3%)، وتضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (16.7%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية والمالية ، كما تضمنت عينة الدراسة على (5) أفراد وبنسبة (16.7%) من المتخصصين بإدارة الأعمال ، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (13.3%) من المتخصصين بالاقتصاد.

4. المؤهل المهني

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4/2/3)

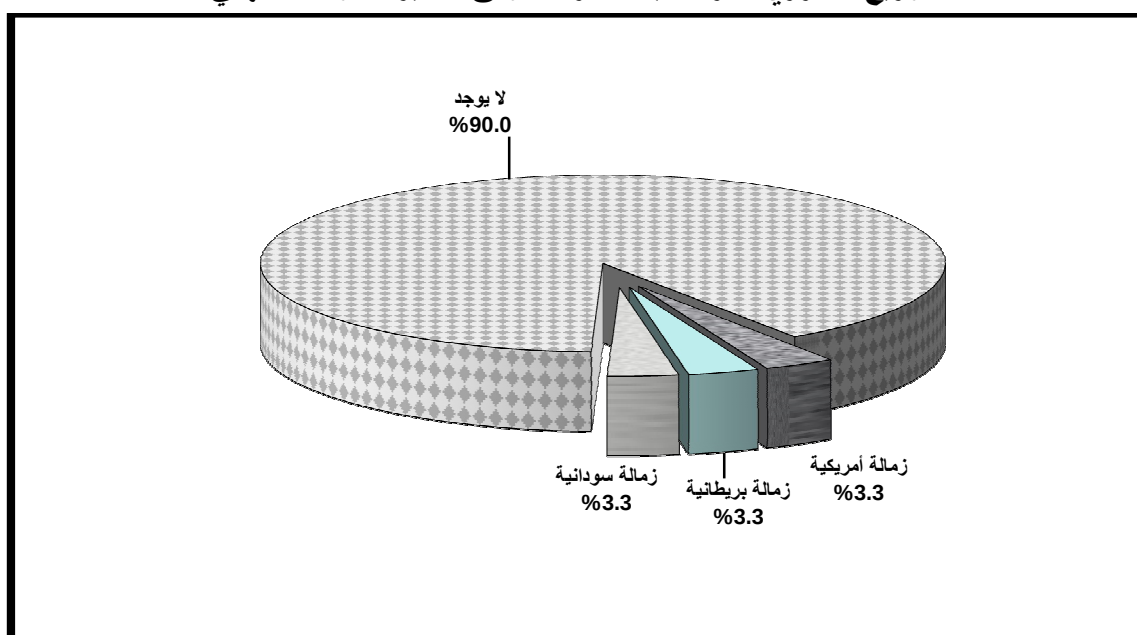
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
3.3%	1	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
3.3%	1	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
3.3%	1	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
90.0%	27	لا يوجد
100.0%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel ، 2016م

يظهر الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية ، حيث بلغ عددهم (27) فرداً ونسبة (90.0%)، وتضمنت العينة على فرداً واحداً ونسبة (3.3%) لديهم المؤهل المهني زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً بنسبة (3.3%) لديه المؤهل المهني زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً بنسبة (3.3%) لديه المؤهل المهني زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية.

5. المركز الوظيفي

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

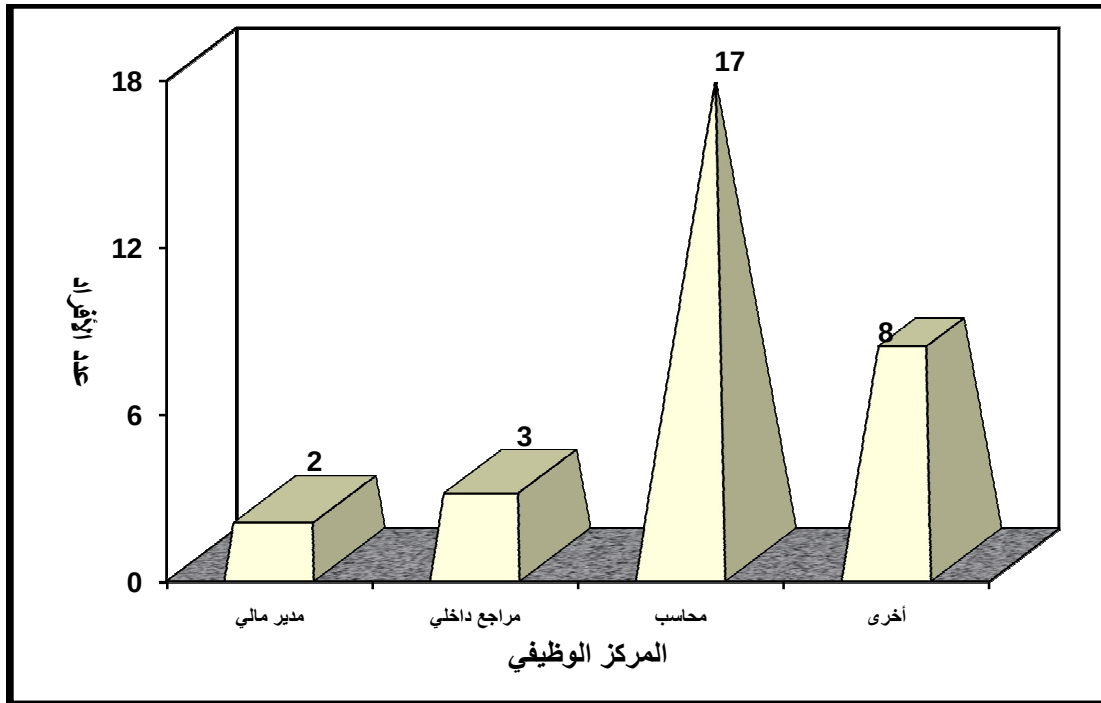
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
6.7%	2	مدير مالي
10.0%	3	مراجع داخلي
56.7%	17	محاسب
26.7%	8	أخرى
100.0%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة محاسب ، إذ بلغ عددهم في العينة (17) فرداً ونسبة (56.7%) ، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظائف أخرى ، حيث بلغ عددهم في العينة (8) أفراد ونسبة (26.7%) ، و (3) مراجعين داخليين بنسبة (10.0%) ، و (2) مدراء ماليين بنسبة (6.7%).

6. سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

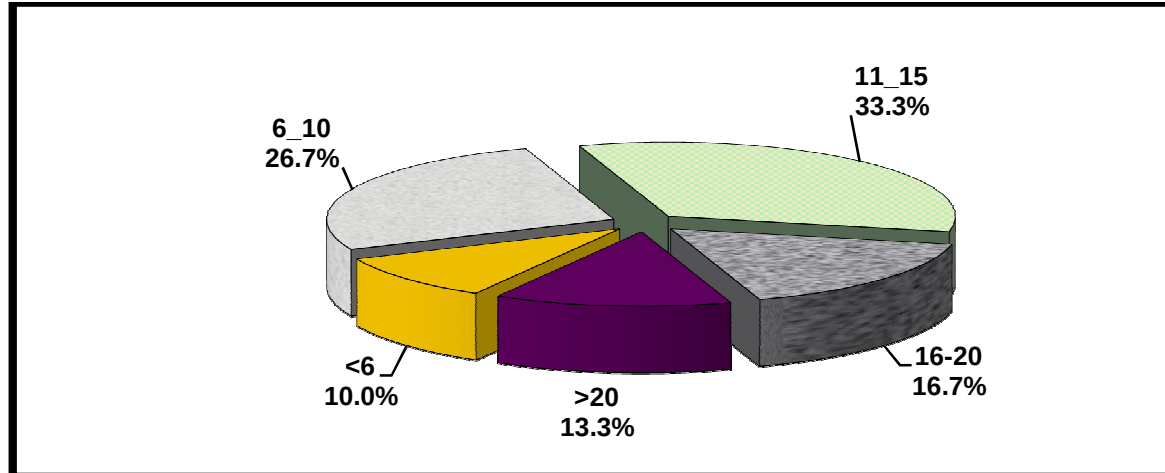
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	3	%10.0
من 6-10 سنوات	8	%26.7
من 11-15 سنة	10	%33.3
من 16-20 سنة	5	%16.7
من 21 سنة فأكثر	4	%13.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (10-15) سنة ، حيث بلغ عددهم في العينة (10) أفراد وبنسبة (33.3%) ، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم (8) أفراد وبنسبة (26.7%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة ، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (16.7%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (21) فأكثر، حيث بلغ عددهم (4) أفراد وبنسبة (13.3%) وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم والذين لديهم خبرة سنوات خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (10.0%).

ثانياً : أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي إستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة ، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة ، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة ، وللاستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أُرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان ، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات ، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، المؤهل المهني ، المركز الوظيفي ، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (12) عبارة ، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) ، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (4) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً : ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة ، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة ، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم ، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها ، وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً ، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار ، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان - براون.
2. معادلة ألفا - كرونباخ.
3. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.
4. طريقة الصور المتكافئة.

5. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين ، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت ، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له ، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\sqrt{\text{الصدق}} = \text{الثبات}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية ، حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية ، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان - براون بالصيغة الآتية:

$$2 \times r$$

معامل الثبات = -

$$1 + r$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية. ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (5) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.69	0.83
الثانية	0.87	0.93
الثالثة	0.70	0.84
لاستبيان كاملاً	0.76	0.87

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

يتضح من نتائج الجدول رقم (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث ، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. الأشكال البيانية.
 2. التوزيع التكراري للإجابات.
 3. النسب المئوية.
 4. معامل ارتباط بيرسون.
 5. معادلة سبيرمان جرون لحساب معامل الثبات.
 6. الوسيط.
 7. اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.
- وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان ، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً : تطبيق أداة الدراسة

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (30) فرداً ، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1. الفريضة الأولى: (تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية)

العبارة الأولى: تأهيل المراجعين الداخليين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد

عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (8/2/3)

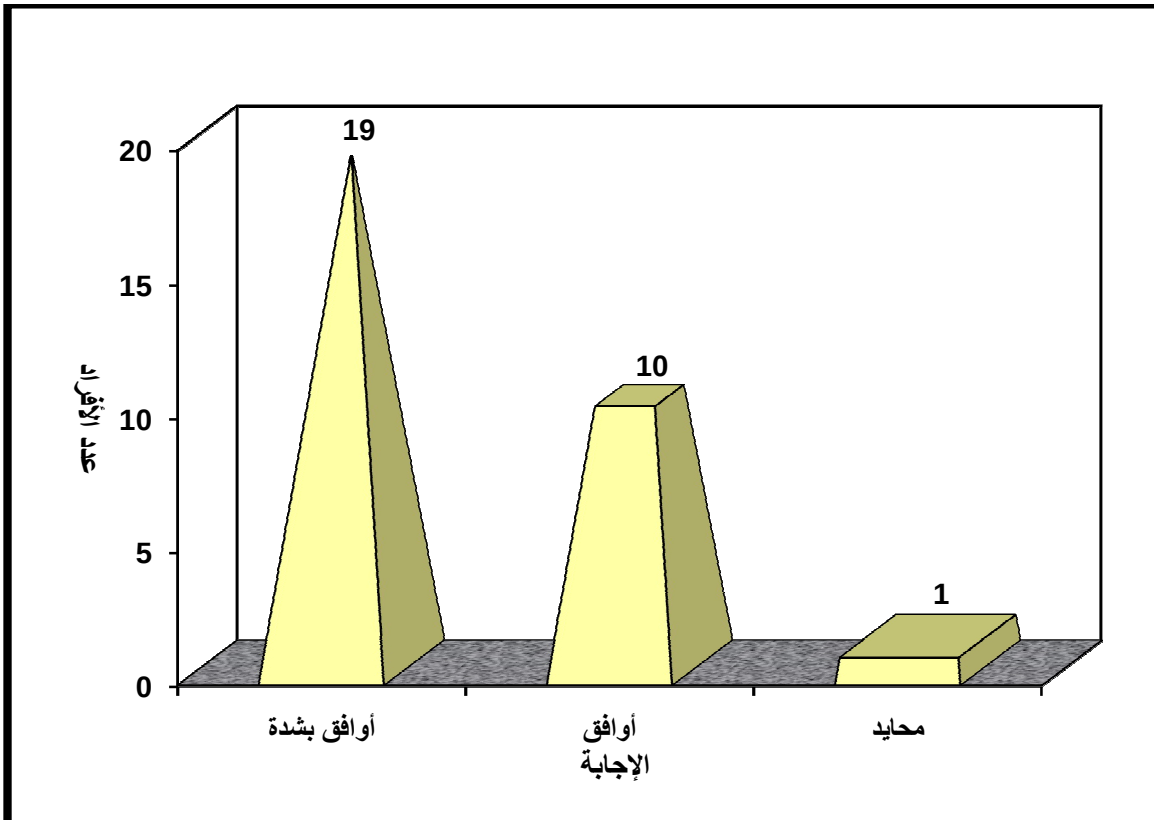
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	19	63.3%
أوافق	10	33.3%
محايد	1	3.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا بشدة على أن تأهيل المراجعين الداخليين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي ، وكما وافق (10) أفراد وبنسبة (33.3%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: إشراك العاملين في وضع خطة وبرنامج المراجعة يرفع من كفاءة الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (9/2/3)

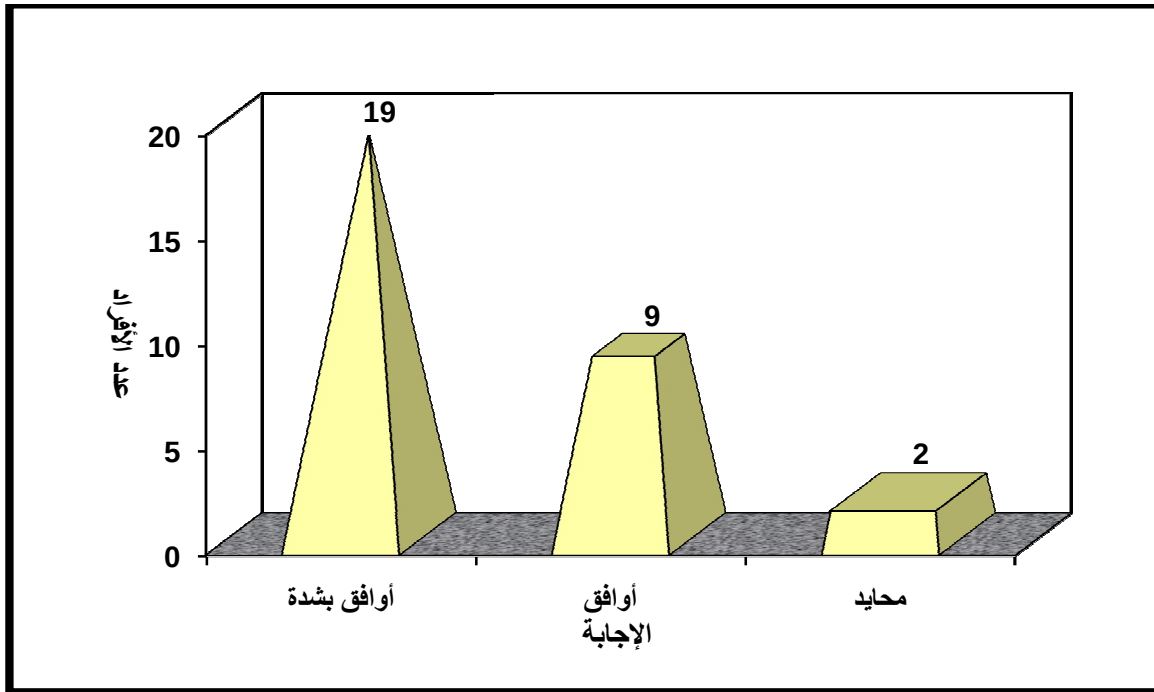
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

المرحلة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	19	63.3%
أوافق	9	30.0%
محايد	2	6.7%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا بشدة على أن إشراك العاملين في وضع خطة وبرنامج المراجعة يرفع من كفاءة الأداء المالي ، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (30.0%) على ذلك ، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (6.7%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: القدرات التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة وتؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (10/2/3)

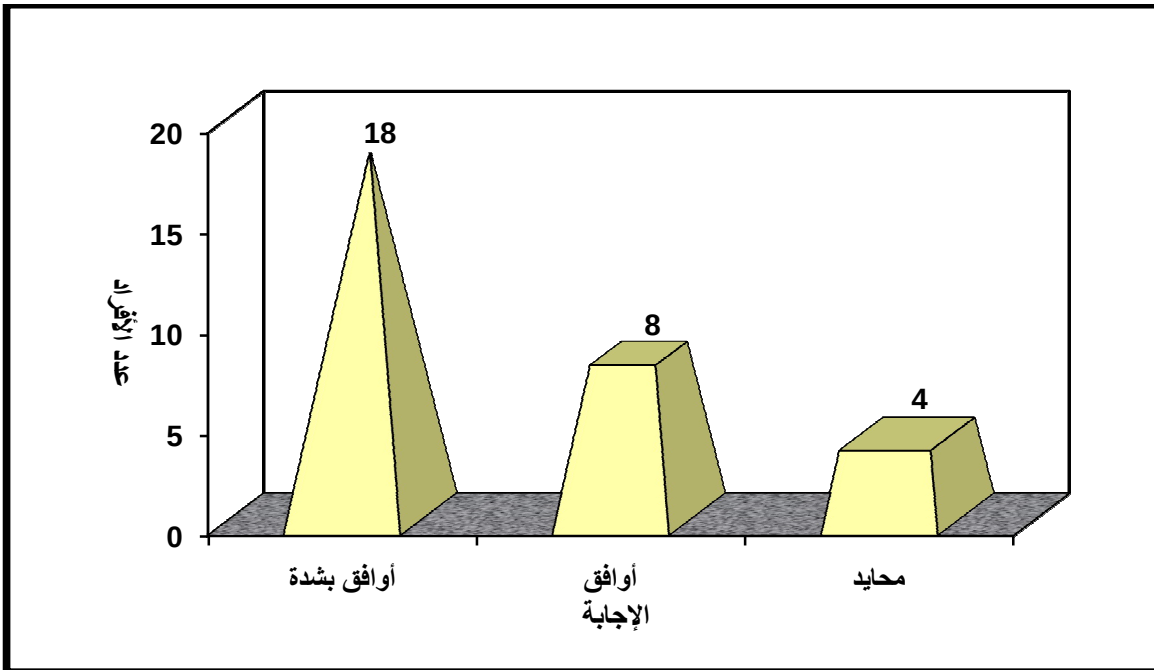
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	18	60.0%
أوافق	8	26.7%
محايد	4	13.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن القدرات التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة وتؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي ، كما وافق بشدة (8) أفراد وبنسبة (26.7%) على ذلك ، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: العلاقات الشخصية التي تنشأ بين المراجع الداخلي وبين المنشأة تؤثر على الرأي المهني وعلى الأداء المالي

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (11/2/3)

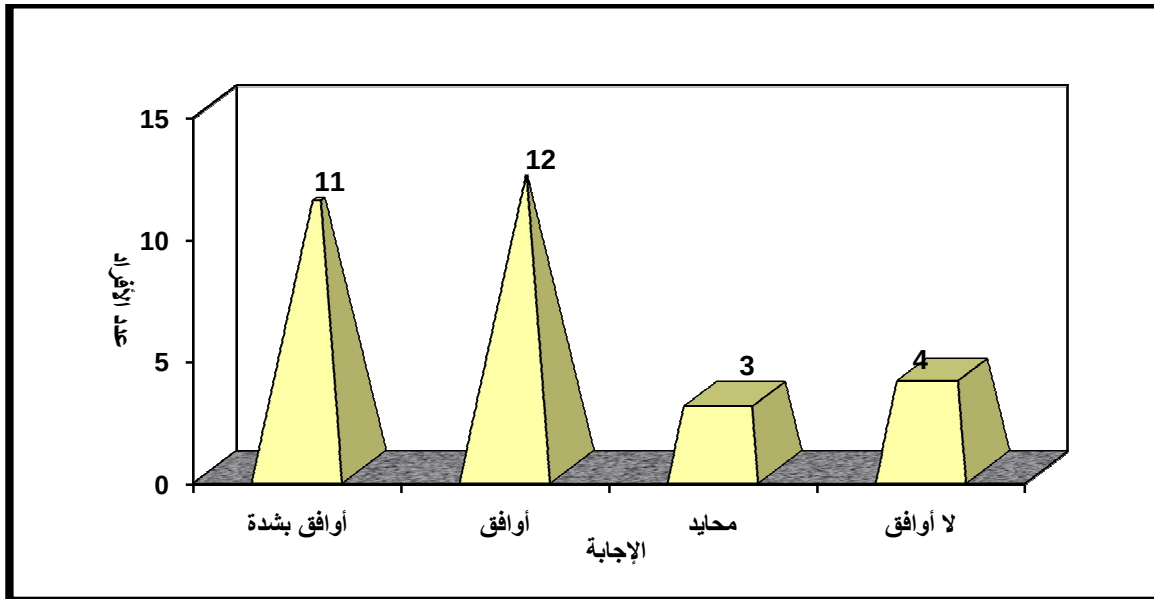
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	36.7%
أوافق	12	40.0%
محايد	3	10.0%
لا أوافق	4	13.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (12) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) وافقوا على أن العلاقات الشخصية التي تنشأ بين المراجع الداخلي وبين المنشأة تؤثر على الرأي المهني وعلى الأداء المالي، كما وافق بشدة (11) فرداً وبنسبة (36.7%) على ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (13.3%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك.

الفريضة الثانية: (التنظيم الداخلي لقسم المراجعة الداخلية يؤثر على كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية)

العبارة الأولى: وجود إدارة مستقلة لقسم المراجعة الداخلية بالمنشأة يحقق لها قوتها وكفاءة الأداء المالي. يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (12/2/3)

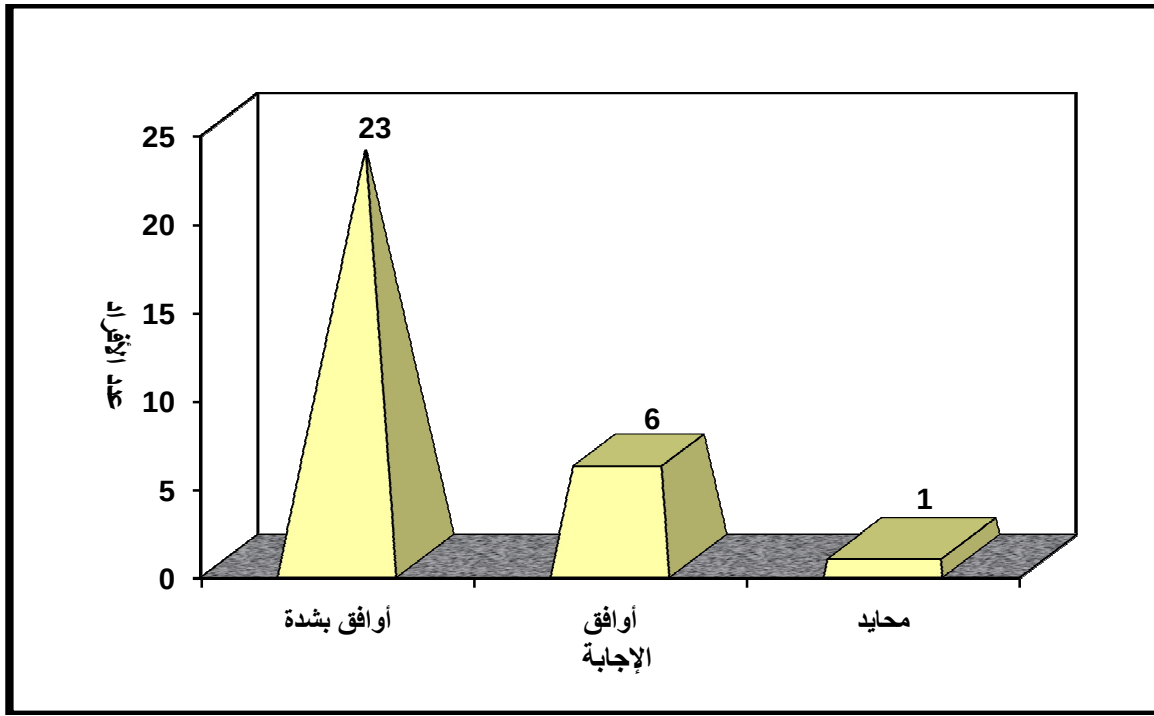
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	23	76.7%
أوافق	6	20.0%
محايد	1	3.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (23) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (76.7%) وافقوا بشدة على أن وجود إدارة مستقلة لقسم المراجعة الداخلية بالمنشأة يحقق لها قوتها وكفاءة الأداء المالي ، كما وافق (6) أفراد وبنسبة (20.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: وجود هيكل تنظيمي داخلي بالمصرف التجاري محددة فيه مسئوليات وصلاحيات وسلطات الأقسام بصورة واضحة تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (13/2/3)

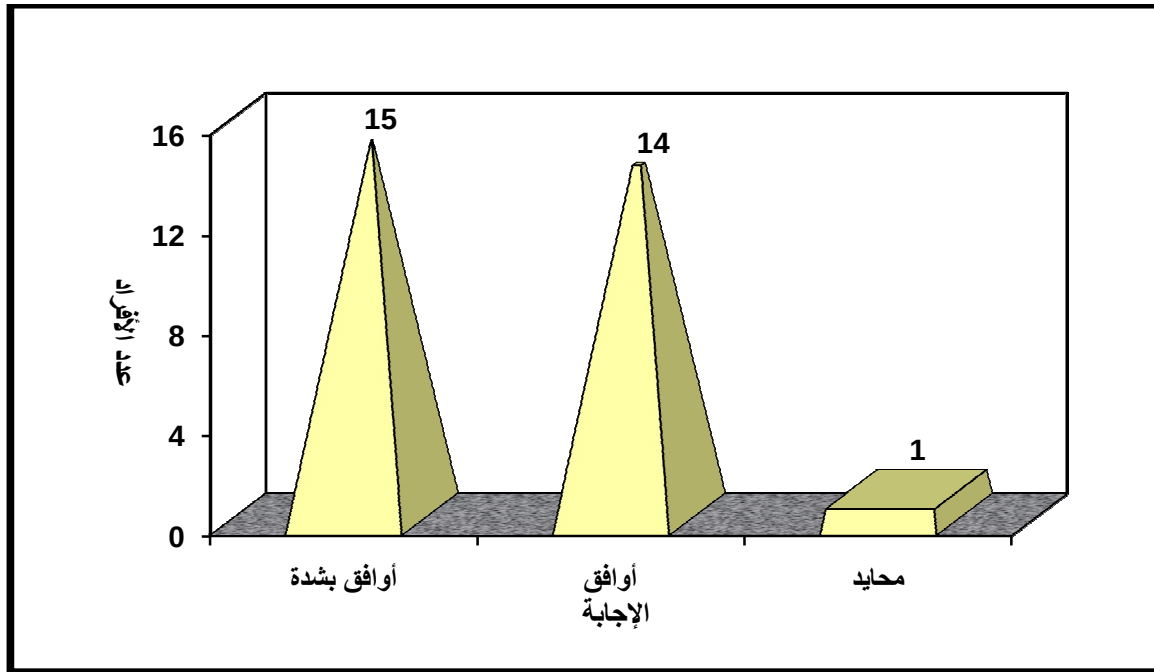
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	15	50.0%
أوافق	14	46.7%
محايد	1	3.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا بشدة على أن وجود هيكل تنظيمي داخلي بالمصرف التجاري محددة فيه مسئوليات وصلاحيات وسلطات الأقسام بصورة واضحة تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي، كما وافق (14) فرداً وبنسبة (46.7%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: تبعية نظام المراجع الداخلي للمدير العام مباشرة له أثر إيجابي على كفاءة الأداء المالي.
يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (14/2/3)

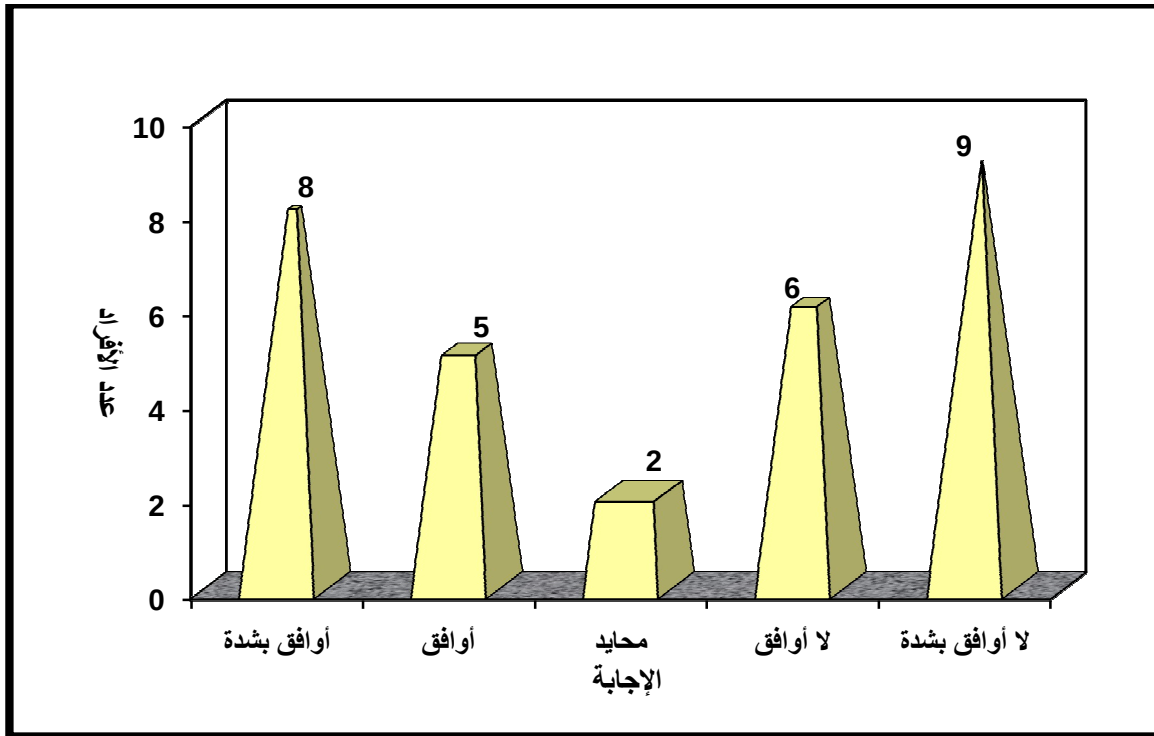
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	8	26.7%
أوافق	5	16.7%
محايد	2	6.7%
لا أوافق	6	20.0%
لا أوافق بشدة	9	30.0%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (9) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (30.0%) لم يوافقوا على أن تبعية نظام المراجع الداخلي للمدير العام مباشرة له أثر إيجابي على كفاءة الأداء المالي ، بينما وافق بشدة (8) أفراد وبنسبة (26.7%) على ذلك، بينما لم يوافق (6) أفراد وبنسبة (20.0%) على ذلك ، بينما وافق (5) أفراد وبنسبة (16.7%) على ذلك ، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (6.7%) محايدين بخصوص ذلك.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (15/2/3)

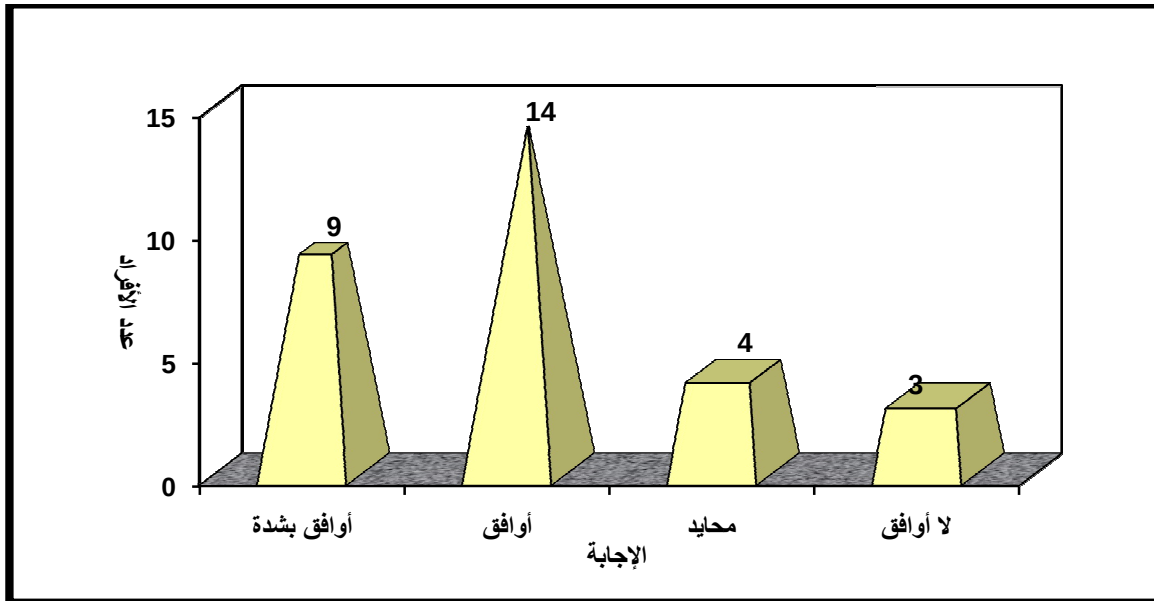
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	9	30.0%
أوافق	14	46.7%
محايد	4	13.3%
لا أوافق	3	10.0%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.7%) وافقوا على أن إهتمام المراجعة الداخلية بالرقابة المحاسبية فيما يختص بحماية الأصول وسلامة السجلات المحاسبية في التقارير المالية يؤثر على كفاءة الأداء المالي، كما وافق بشدة (9) أفراد وبنسبة (30.0%) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (10.0%) على ذلك.

الفريضة الثالثة: (تؤثر إستقلالية المراجع الداخلي على زيادة كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية)
العبارة الأولى: إستقلال المراجع الداخلي يؤثر على كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (16/2/3)

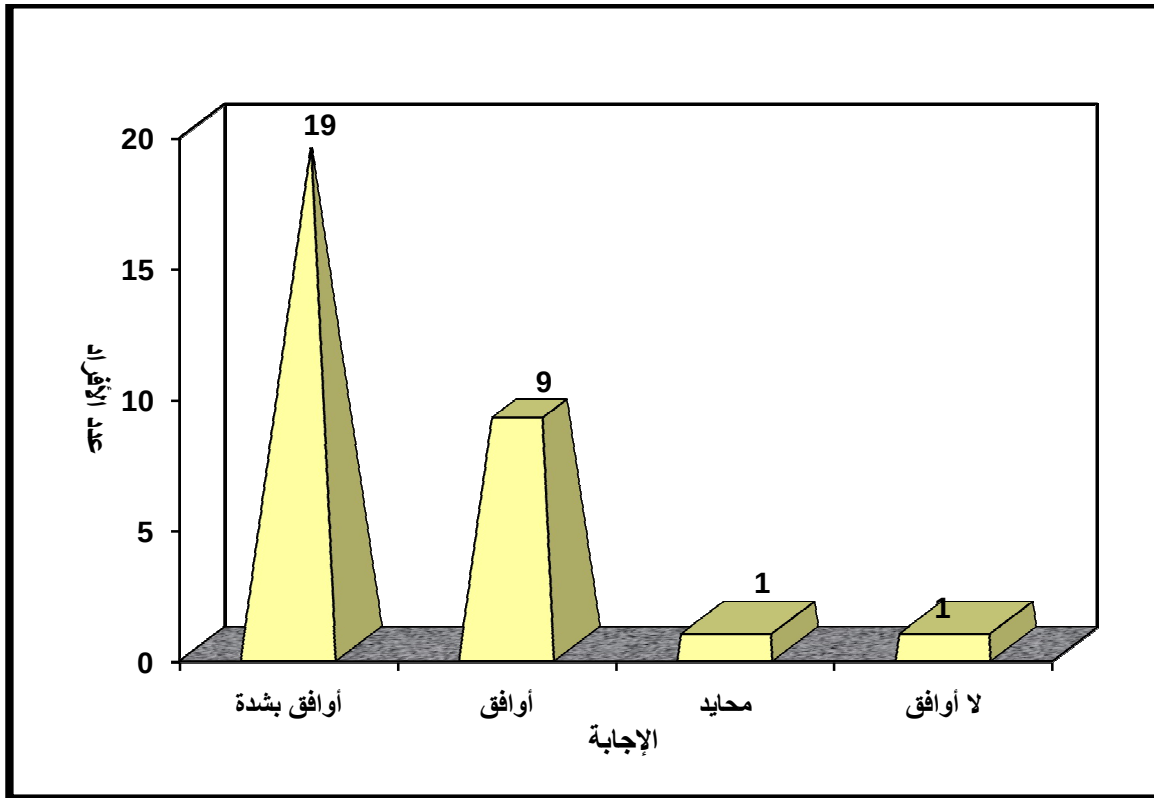
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	19	63.3%
أوافق	9	30.0%
محايد	1	3.3%
لا أوافق	1	3.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.3%) وافقوا بشدة على أن إستقلال المراجع الداخلي يؤثر على كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية ، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (30.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) محايد بخصوص ذلك ، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

العبارة الثانية: (الشفافية والافصاح في تقارير المراجع الداخلي يساعد في تقويم كفاءة الأداء المالي).

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (17/2/3)

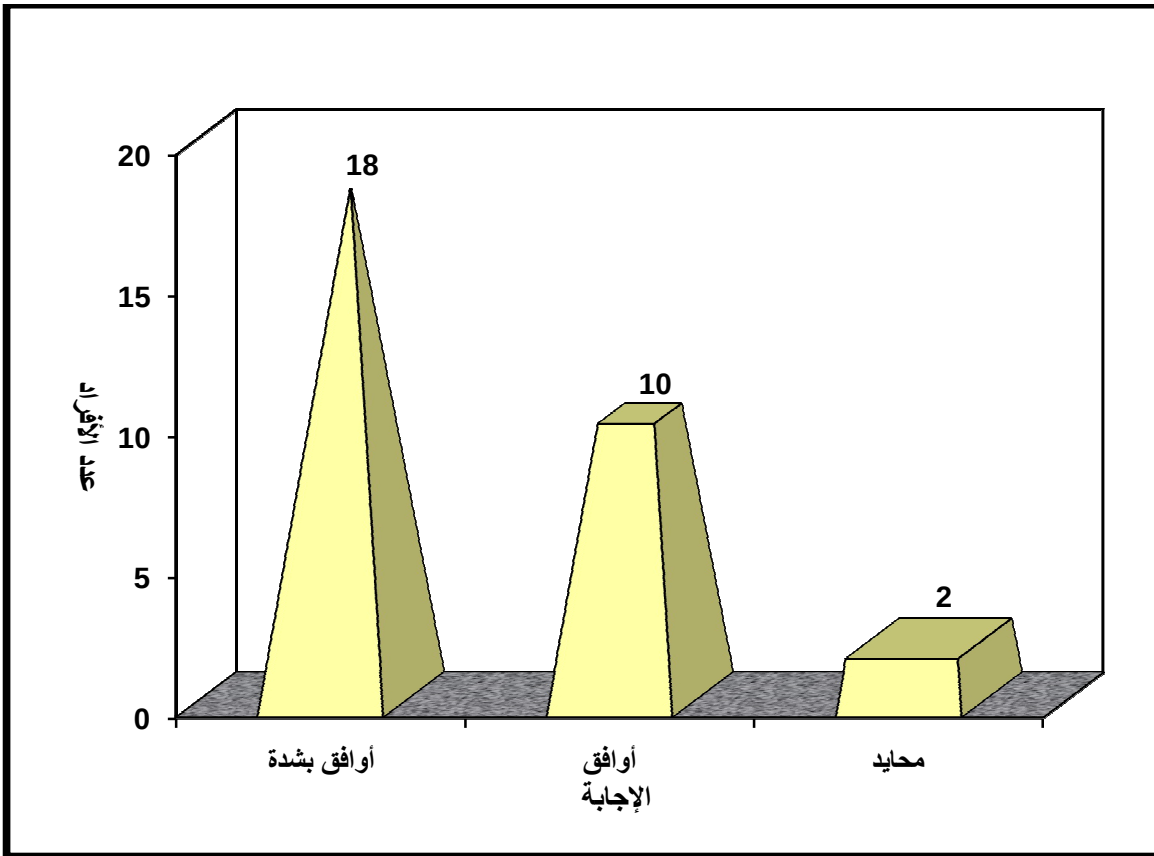
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%60.0	18	أوافق بشدة
%33.3	10	أوافق
%6.7	2	محايد
%100.0	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م.

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا بشدة على أن الشفافية والافصاح في تقارير المراجع الداخلي يساعد في تقويم كفاءة الأداء المالي ، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (33.3%) على ذلك ، وكان هنالك (2) أفراد وبنسبة (6.7%) محايدين بخصوص ذلك.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (18/2/3)

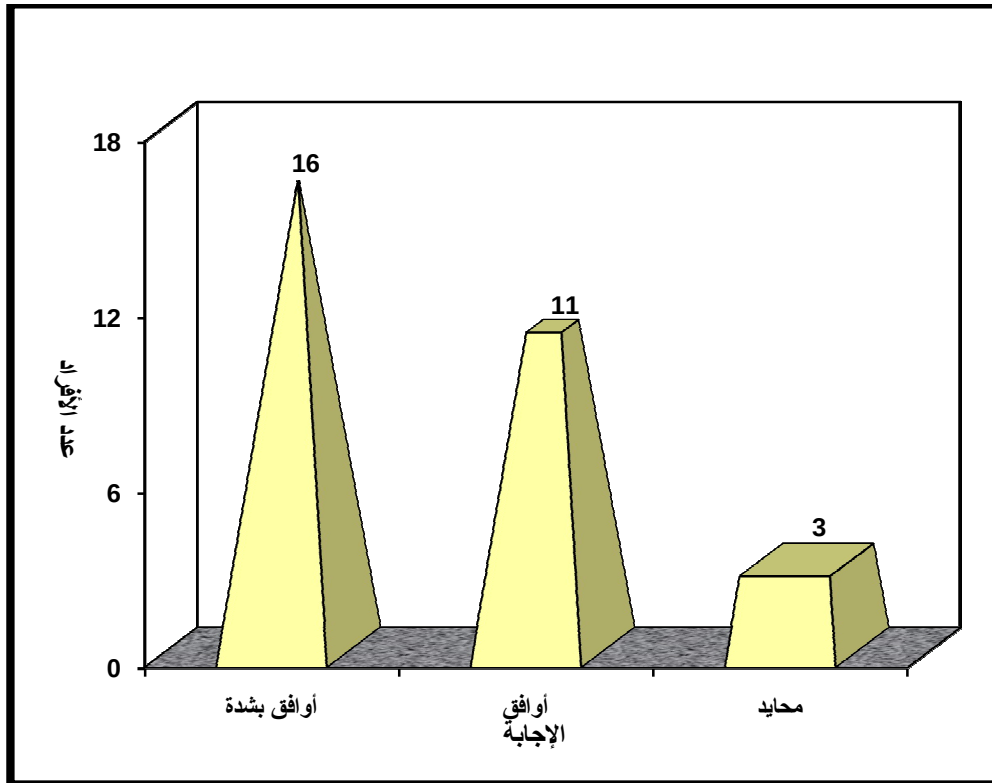
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	53.3%
أوافق	11	36.7%
محايد	3	10.0%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وافقوا بشدة على أن تأهيل وتدريب المراجع الداخلي يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي ، كما وافق (11) فرداً وبنسبة (36.7%) على ذلك ، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك. يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (19/2/3)

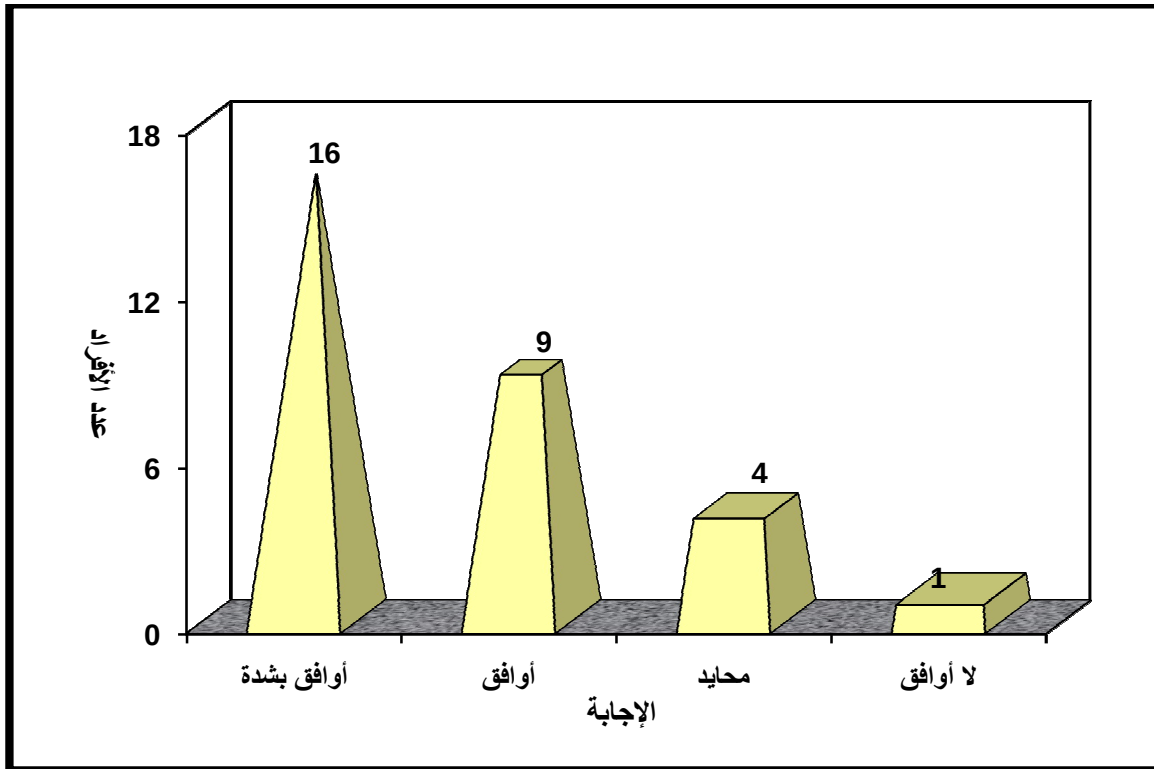
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	53.3%
أوافق	9	30.0%
محايد	4	13.3%
لا أوافق	1	3.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وافقوا بشدة على أن كفاءة الأداء المالي تعتمد على دقة تقارير المراجع الداخلي، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (30.0%) على ذلك ، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك ، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (3.3%) على ذلك.

اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء يغة الدراسة بخصوص دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف السودانية ، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة" ، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق" ، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد" ، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق" ، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تتص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

(تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على

العبارات مجتمعة ، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (20/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تأهيل المراجعين الداخليين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.	5	أوافق بشدة
2	إشراك العاملين في وضع خطة وبرنامج المراجعة يرفع من كفاءة الأداء المالي.	5	أوافق بشدة
3	لقدرة التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة وتؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.	5	أوافق بشدة
4	العلاقات الشخصية التي تنشأ بين المراجع الداخلي وبين المنشأة تؤثر على الرأي المهني وعلى الأداء المالي.	4	أوافق
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تأهيل المراجعين الداخليين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن إشراك العاملين في وضع خطة وبرنامج المراجعة يرفع من كفاءة الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن القدرات التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة وتؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن العلاقات الشخصية التي تنشأ بين المراجع الداخلي وبين المنشأة تؤثر على الرأي المهني وعلى الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (11/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق

ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (21/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (21/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تأهيل المراجعين الداخليين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.	2	16.20
2	إشراك العاملين في وضع خطة وبرنامج المراجعة يرفع من كفاءة الأداء المالي.	2	14.60
3	القدرات التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة وتؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.	2	10.40
4	العلاقات الشخصية التي تنشأ بين المراجع الداخلي وبين المنشأة تؤثر على الرأي المهني وعلى الأداء المالي.	3	8.67

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (16.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8/2/3) ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تأهيل المراجعين الداخليين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (14.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3) ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إشراك العاملين في وضع خطة وبرنامج المراجعة يرفع من كفاءة الأداء المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (10.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن القدرات التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة وتؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (8.67) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العلاقات الشخصية التي تنشأ بين المراجع الداخلي وبين المنشأة تؤثر على الراى المهنى وعلى الأداء المالى.
- مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (4) عبارات وعلى كل منها هناك (30) إجابةً هذا يعني أن عدد لإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (120) إجابةً ، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أدناه:

جدول رقم (22/2/3)

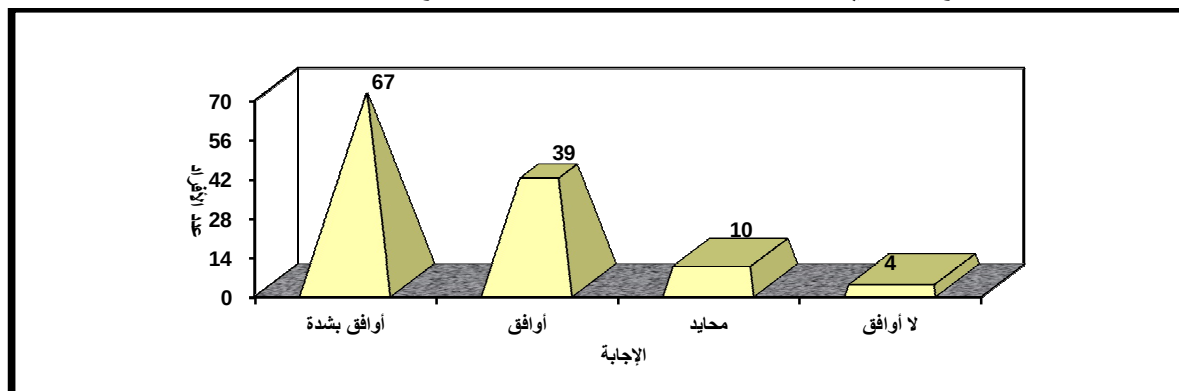
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	67	55.8%
أوافق	39	32.5%
محايد	10	8.3%
لا أوافق	4	3.3%
المجموع	120	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (67) إجابة وبنسبة (55.8%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(39) إجابة وبنسبة (32.5%) موافقة، و(10) إجابات وبنسبة (8.3%) محايدة، و(4) إجابات وبنسبة (3.3%) غير موافقة على ذلك ، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما

جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (84.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: (تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية) قد تحققت.

2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

(التنظيم الداخلي لقسم المراجعة الداخلية يؤثر على كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (23/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	وجود إدارة مستقلة لقسم المراجعة الداخلية بالمنشأة يحقق لها قوتها وكفاءة الأداء المالي.	5	أوافق بشدة
2	وجود هيكل تنظيمي داخلي بالمصرف التجاري محددة فيه مسؤوليات وصلاحيات وسلطات الأقسام بصورة واضحة تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي.	4	أوافق
3	تبعية نظام المراجع الداخلي للمدير العام مباشرة له أثر إيجابي على كفاءة الأداء المالي.	2	لا أوافق
4	إهتمام المراجعة الداخلية بالرقابة المحاسبية فيما يختص بحماية الأصول وسلامة السجلات المحاسبية في التقارير المالية يؤثر على كفاءة الأداء المالي.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (23/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن وجود إدارة مستقلة لقسم المراجعة الداخلية بالمنشأة يحقق لها قوتها وكفاءة الأداء المالي.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود هيكل تنظيمي داخلي بالمصرف التجاري محددة فيه مسئوليات وصلاحيات وسلطات الأقسام بصورة واضحة تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن تتبعية نظام المراجع الداخلي للمدير العام مباشرة له أثر إيجابي على كفاءة الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن إهتمام المراجعة الداخلية بالرقابة المحاسبية فيما يختص بحماية الأصول وسلامة السجلات المحاسبية في التقارير المالية يؤثر على كفاءة الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (12/2/3) إلى رقم (15/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (24/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (24/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	وجود إدارة مستقلة لقسم المراجعة الداخلية بالمنشأة يحقق لها قوتها وكفاءة الأداء المالي.	2	26.60
2	وجود هيكل تنظيمي داخلي بالمصرف التجاري محددة فيه مسئوليات وصلاحيات وسلطات الأقسام بصورة واضحة تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي.	2	12.20
3	تبعية نظام المراجع الداخلي للمدير العام مباشرة له أثر إيجابي على كفاءة الأداء المالي.	4	5.00
4	إهتمام المراجعة الداخلية بالرقابة المحاسبية فيما يختص بحماية الأصول وسلامة السجلات المحاسبية في التقارير المالية يؤثر على كفاءة الأداء المالي.	3	10.27

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (26.60) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2)

ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وجود إدارة مستقلة لقسم المراجعة الداخلية بالمنشأة يحقق لها قوتها وكفاءة الأداء المالي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارتين الثانية (12.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وجود هيكل تنظيمي داخلي بالمصرف التجارى محددة فيه مسئوليات وصلاحيات وسلطات الأقسام بصورة واضحة تساعد فى رفع كفاءة الأداء المالي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارتين الثالثة (5.00) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن تبعية نظام المراجع الداخلى للمدير العام مباشرة له أثر إيجابى على كفاءة الأداء المالي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارتين الرابعة (10.27) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن إهتمام المراجعة الداخلية بالرقابة المحاسبية فيما يختص بحماية الأصول وسلامة السجلات المحاسبية فى التقارير المالية يؤثر على كفاءة الأداء المالي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (4) عبارة وعلى كل منها هناك (30) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (120) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (25/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أدناه:

جدول رقم (25/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

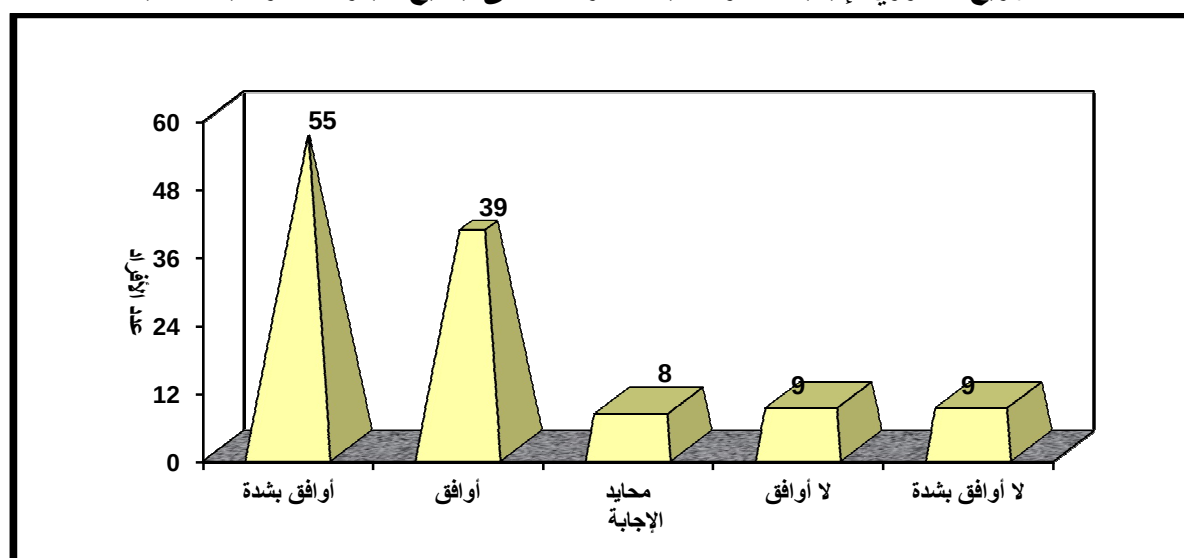
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	55	45.8%

أوافق	39	32.5%
محايد	8	6.7%
لا أوافق	9	7.5%
لا أوافق بشدة	9	7.5%
المجموع	120	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel ، 2016م.

يتبين من الجدول رقم (25/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (55) إجابة وبنسبة (45.8%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(39) إجابة وبنسبة (32.5%) موافقة، و(9) إجابات وبنسبة (7.5%) غير موافقة، و(9) إجابات وبنسبة (7.5%) غير موافقة بشدة، و(8) إجابات وبنسبة (6.7%) محايدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (78.83) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: (التنظيم الداخلي لقسم المراجعة الداخلية يؤثر على كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية) قد تحققت.

3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

(تؤثر إستقلالية المراجع الداخلي على زيادة كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (26/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	إستقلال المراجع الداخلي يؤثر على كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية.	5	أوافق
2	لشفافية والافصاح في تقارير المراجع الداخلي يساعد في تقويم كفاءة الأداء المالي.	5	أوافق
3	تأهيل وتدريب المراجع الداخلي يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.	5	أوافق
4	تعتمد كفاءة الأداء المالي على دقة تقارير المراجع الداخلي.	5	أوافق
	جميع العبارات	5	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2016م.

يتبين من الجدول رقم (26/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن إستقلال المراجع الداخلي يؤثر على كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الشفافية والافصاح في تقارير المراجع الداخلي يساعد في تقويم كفاءة الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تأهيل وتدريب المراجع الداخلي يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن كفاءة الأداء المالي تعتمد على دقة تقارير المراجع الداخلي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من

رقم (16/2/3) إلى رقم (19/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (27/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (27/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	إستقلال المراجع الداخلي يؤثر على كفاءة الأداء المالى فى المصارف التجارية.	3	29.20
2	الشفافية والافصاح فى تقارير المراجع الداخلي يساعد فى تقويم كفاءة الأداء المالى.	2	12.80
3	تأهيل وتدريب المراجع الداخلي يساهم في رفع كفاءة الأداء المالى.	2	8.60
4	تعتمد كفاءة الأداء المالى على دقة تقارير المراجع الداخلي.	3	17.20

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (29.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إستقلال المراجع الداخلي يؤثر على كفاءة الأداء المالى فى المصارف التجارية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (12.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الشفافية والافصاح فى تقارير المراجع الداخلي يساعد فى تقويم كفاءة الأداء المالى.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (8.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2)

ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تأهيل وتدريب المراجع الداخلي يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (17.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن كفاءة الأداء المالي تعتمد على دقة تقارير المراجع الداخلي. مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (4) عبارات وعلى كل منها هناك (30) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (120) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (28/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أدناه:

جدول رقم (28/2/3)

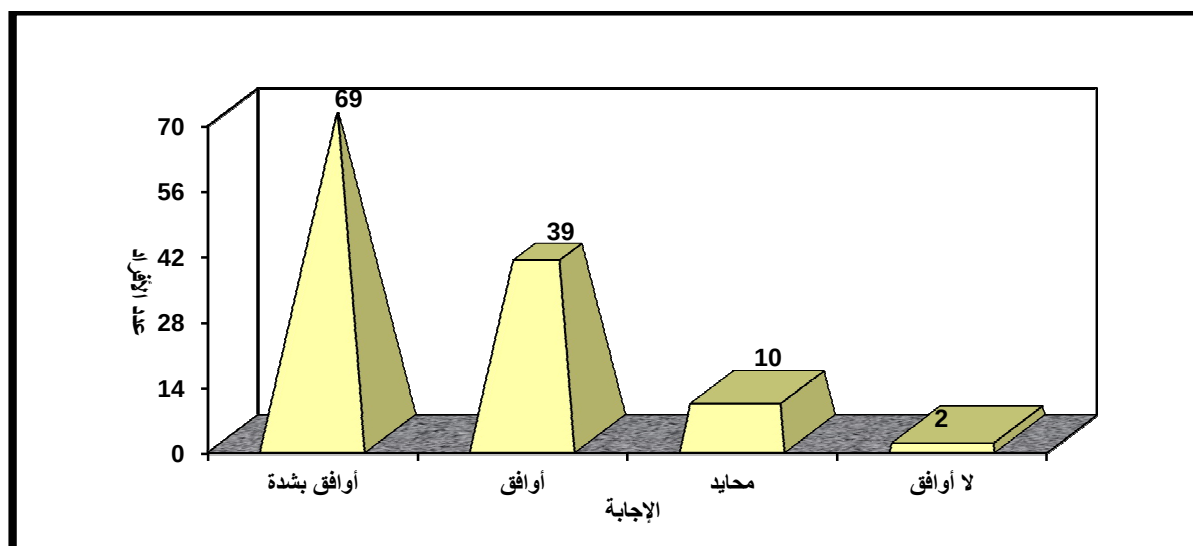
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	69	57.5%
أوافق	39	32.5%
محايد	10	8.3%
لا أوافق	2	1.7%
المجموع	120	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول رقم (28/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (69) إجابة وبنسبة (57.5%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و (39) إجابة وبنسبة (32.5%) موافقة، و (10) إجابات وبنسبة (8.3%) محايدة، و (2) إجابات وبنسبة (1.7%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (92.86) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: (تؤثر إستقلالية المراجع الداخلي على زيادة كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية) قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (29/2/3) والشكل (22/2/3) أدناه:

الجدول (29/2/3)

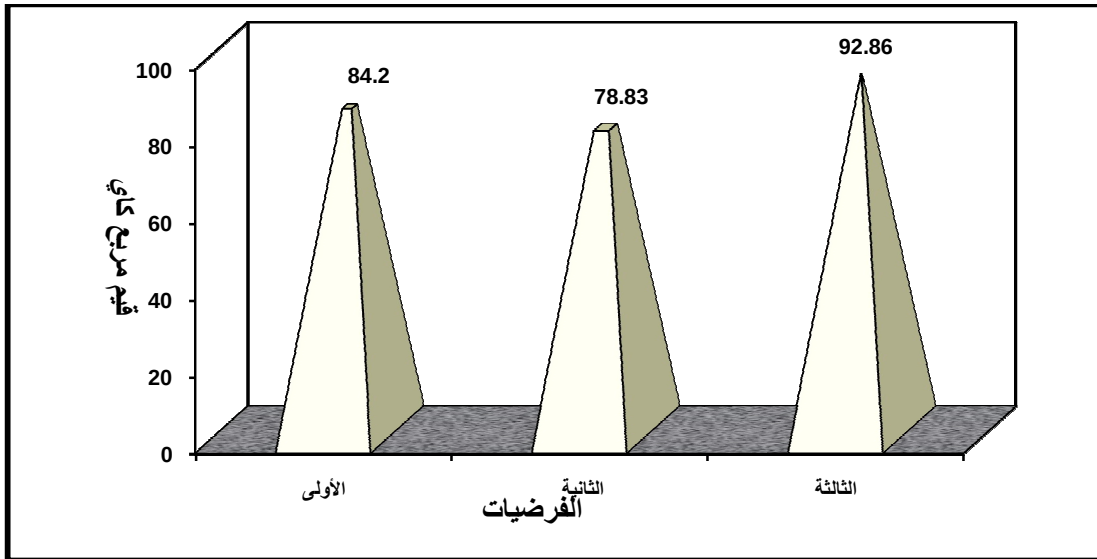
ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية.	84.20
2	التنظيم الداخلي لقسم المراجعة الداخلية يؤثر على كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية.	78.83
3	تؤثر إستقلالية المراجع الداخلي على زيادة كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية.	92.86

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (22/2/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، برنامج Excel ، 2016م

يتبين من الجدول (29/2/3) والشكل (22/2/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الثالثة تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (92.86)، يليها تحقق الفرضية الأولى بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (84.20) وأخيراً تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثالثة اعتماداً على ثالث أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (78.83).

الخاتمة

وتشتمل على:

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

بعد عرض الجانب النظري والميداني توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تأهيل المراجعين الداخليين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.
2. إشراك العاملين في وضع خطة وبرنامج المراجعة يرفع من كفاءة الأداء المالي.
3. وجود إدارة مستقلة يقسم المراجعة الداخلية يحقق لها قوتها وكفاءة الأداء المالي.
4. وجود هيكل تنظيم داخلي بالمصرف التجاري محددًا فيه مسئوليات وصلاحيات وسلطات الأقسام بصورة واضحة يساعد في رفع كفاءة الأداء المالي.
5. استقلال المراجع الداخلي يؤثر على كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية.
6. تعتمد كفاءة الأداء المالي على دقة تقارير المراجع الداخلي.

ثانياً : التوصيات

بعد عرض النتائج نوصي بالآتي:

1. الاهتمام لنظام المراجعة الداخلية كاسلوب فعال في المصارف.
2. الاهتمام باستقلالية وحدة المراجعة الداخلية.
3. الاستمرار في تقويم الأداء.
4. الاهتمام بتنفيذ أنظمة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية.
5. إلزام الوحدة بتصميم وتشغيل هيكل المراجعة الداخلية حتى يكون فعل ، وبالتالي يساعد الإدارة على إعداد قوائم صادقة يمكن الاعتماد عليها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

القرآن الكريم.

ثانياً : المراجع

- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، (عمان: مؤسسة الدار للنشر ، 2005م).
- محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، (عمان: دار وئيل للنشر ، 2000م).
- منصور حامد محمود ، الإتجاهات المعاصرة في المراجعة ، (القاهرة: دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع ، 1998م – 1999م).
- محمد السيد سرايا وآخرون ، الرقابة الداخلية الحديثة ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي ، 2013م).
- محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات ، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010م).
- السعيد فرحان جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2000م).
- عبد الفتاح محمد الصحن ، الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 2005م).
- عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2005م – 2006م).
- فلاح حسن مؤيد ، إدارة البنوك ، (القاهرة: الدار الجامعية ، 2005م).
- توفيق عبد المحسن ، تقييم الأداء المالي - مدخل جديد - ، (بيروت: الدار الجامعية ، 1999م).

ثالثاً : الرسائل الجامعية

- أحمد محمد سليمان ، معايير الجودة الشاملة وأثرها في رفع كفاءة أداء عملية المراجعة الداخلية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
- بحر الدين الطاهر ، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة فعالية المراجعة الداخلية ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2014م).
- البشير حامد عبد الله ، دور المراجعة في ترقية وتطوير القوائم المالية ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).
- بابكر محمد أحمد ، تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات القابضة وأثره على اداء الحكم في الشركات التابعة ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م).

- وليم اندراوس إيران ، نظم الرقابة الداخلية ودورها في ترقية الأداء الإداري والمالي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
- حسن محمد طاهر ، دور الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي بالوحدات الحكومية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2003م).
- طارق أحمد عواد ، تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية ، (غزة: الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م).
- الطريفي البشير المهدي ، تقويم أنشطة الرقابة الداخلية في الجهاز المصرفي ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م).
- يحيى الفاضل حامد ، دور المراجعة الداخلية في تجويد الأداء المالي في شركات القطاع الخاص ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م).
- محمد إبراهيم محمد ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).
- محمد حسن حسين ، اساليب الرقابة المالية في الوحدات الحكومية الولائية بالسودان بالتطبيق على وزارة المالية ولاية القضايف ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).
- محمد صالح علي ، المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على الإيرادات ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، 2004م).
- محمد ميرغني محمد ، تقويم نظام الرقابة الداخلية في قطاع السكر ، دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
- نور الشام محمود حسن ، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع العام ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م).
- عباس عسلم ، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات ، (الجزائر: جامعة غرداية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2001م).
- عبد الله بشير عبد الله، الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء في القطاع التجاري السوداني، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م).
- عبد الوهاب داون ، بشير حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، (الجزائر: جامعة غرداية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2014م).
- عبد الحفيظ محمد عوض ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على أداء أجهزة الدولة ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م).

- عبد المحسن اسماعيل محمد ، دور الرقابة الداخلية في حماية الاصول ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).
- عبد الرحمن إدريس ، أثر كفاءة المراجعة الداخلية على أداء المراجعة الداخلية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
- عوض محمد علي ، دور المراجعة الداخلية في ضبط الأداء المالي ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م).
- رباب أحمد علي ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية ، (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م).
- خلف الله الخليفة محمد ، استقلال المراجع الداخلي في القطاع الحكومي واثره في فاعلية نظام المراجعة الداخلية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).

رابعاً : المجالات والدوريات

- مجلة البنوك ، تقرير الحلقة العلمية ، خبراء التعليم في البنوك الإسلامية ، مارس 1979م.

خامساً : المؤتمرات والندوات

- أشرف حنا ميخائيل ، تدقيق الحسابات في اطار منظومات حوكمة الشركات ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المؤتمر الأول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات ، 24 – 26 سبتمبر ، 2005م).
- محمد فرح عبد الحليم ، المراجعة الداخلية بالمصارف ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات ، 2005م).

سادساً : المراجع الأجنبية

- Statement Internal Control, Issued by The institute of chartered Accountants in England and Wales, 1994).

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان سحوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية

السيد / - حفظه الله (اسم اختياري)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمارة استقصاء

يقوم الباحثون بإعداد بحث للحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان (دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية) ، ويأمل الباحثون منكم المساهمة للإجابة على هذا الاستبيان سعياً لتحقيق الهدف من هذا البحث، لما له من فائدة تعود على البحث والباحثين ، حيث تمثل إجاباتكم احدي الدعامات الأساسية لاكمال هذا وما يسفر عنه من نتائج ، حيث إن الإجابات التي تقدمونها سوف تكون محل تقدير لما يمثله من إضافة قيمة تعكس الواقع المهني ، مما ينعكس اسجائياً على اهداف هذا البحث ن علماً بأن جميع البيانات صوف تحظى بالسرية التامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لسيادتكم حسن تعاملك لاتمام هذا البحث ،،،

الباحثين

أسماء الإمام عبد الرحمن حاج حمد

مها صبري الصافي إبراهيم

رفيدة السر عثمان السيد

رفيعة عثمان دفع الله محمد

القسم الأول: البيانات الشخصية

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

1. العمر

أقل من 30 سنة ☐ 30 - 40 سنة ☐ من 41 - 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

☐☐☐☐

2. المؤهل العلمي

بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتوراه
أخرى: أذكرها:

3. التخصص العلمي

محاسبة اقتصاد نظم معلومات إدارة أعمال
دراسات مصرفية ومالية ☐ أخرى: أذكرها:

4. المؤهل المهني

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين العربية ☐
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية ☐ زمالة المحاسبين البريطانية ☐

5. المركز الوظيفي

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مراجع داخلي ☐ محلل مالي ☐
محاسب ☐ أخرى: أذكرها:

6. سنوات الخبرة

5 سنة فأقل ☐ 6 - 10 سنة ☐ 11 - 15 سنة ☐ 16 - 20 سنة ☐

القسم الثاني: عبارات الإستبانة

يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسبة:

الفرضية الأولى:

تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي على تقويم كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية

رقم	العبرة	أوافق	أوافق	محايد	لا	لا أوافق
-----	--------	-------	-------	-------	----	----------

		بشدة		أوافق	بشدة
1	تأهيل المراجعين الداخليين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.				
2	شراك العاملين في وضع خطة وبرنامج المراجعة يرفع من كفاءة الأداء المالي.				
3	لقدرة التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة وتؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.				
4	العلاقات الشخصية التي تنشأ بين المراجع الداخلي وبين المنشأة تؤثر على الرأي المهني وعلى الأداء المالي.				

الفرضية الثانية:

التنظيم الداخلي لقسم المراجعة الداخلية يؤثر على كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	وجود إدارة مستقلة لقسم المراجعة الداخلية بالمنشأة يحقق لها قوتها وكفاءة الأداء المالي.					
2	وجود هيكل تنظيمي داخلي بالمصرف التجاري محددًا فيه مسئوليات وصلاحيات وسلطات الأقسام بصورة واضحة تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي.					
3	عية المراجعة الداخلية للمدير العام مباشرةً له أثر إيجابي على كفاءة الأداء المالي.					
4	اهتمام المراجعة الداخلية بالرقابة المحاسبية فيما يختص بحماية الأصول وسلامة السجلات المحاسبية يؤثر على كفاءة الأداء المالي في التقارير المالية.					

الفرضية الثالثة:

تؤثر استقلالية المراجع الداخلي على زيادة كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	استقلال المراجع الداخلي يؤثر على كفاءة الأداء المالي بالمصارف التجارية.					

					2	الشفافية والافصاح في تقارير المراجع الداخلي يساعد في تقويم كفاءة الأداء المالي.
					3	تأهيل وتدريب المراجع الداخلي يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.
					4	تعتمد كفاءة الأداء المالي على دقة تقارير المراجع الداخلي.